الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر الاتفاقيات التجارية الاقليمية على التجارة الدولية

دراسة تحليلية لحالة انضمام رومانيا للاتحاد الاوروبي للفترة 2000-2024 م

إعداد الطلبة:

- أمال قماري
- راضية خماد
- عفاف قماري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

- بالحبيب عبد الكامل

لجنة المناقشة:

د خضير عقبة	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د .بالحبيب عبد الكامل	أستاذ التعليم العالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د تجانية حمزة	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر الاتفاقيات التجارية الاقليمية على التجارة الدولية

دراسة تحليلية لحالة انضمام رومانيا للاتحاد الاوروبي للفترة 2000-2024م

إعداد الطلبة:

- **أمال قماري**
- **راضية خماد**
- **عفاف قماري**

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

- بالحبيب عبد الكامل

لجنة المناقشة:

د خضير عقبة	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د بالحبيب عبد الكامل	أستاذ التعليم العالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د تجانية حمزة	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم
كتبه ١٤١٧

إهداء

إلى من غرَسوا في قلبي بذور الأمل،

ورافقوني بالدعاء والصبر في مسيرة العلم والكفاح...

إلى والدي الحبيب، الذي كان ولا يزال قدوتي في الصبر والعطاء،

والذي علّمني أن الإرادة لا تُقهر مهما اشتدّت الصعاب...

إلى والدتي العزيزة، منبع الحنان،

التي كانت دعواتها نبراسًا يضيء لي دروب النجاح...

الى زوجي سندي و اولادي قرة عيني ، الذين كانوا السند والداعم في كل لحظة،

بكلمة طيبة، أو ابتسامة صادقة، أو مساندة صامتة...

إلى اخوتي و اخواتي الاعزاء و كل من منحني الثقة، وفتح لي أبواب الأمل،إلى كل من شجّعني وآمن بي..

إليكم جميعًا، أُهدي ثمرة جهدي المتواضع،

دمتم فخرًا لقلبي، ونورًا لطريقي.

أمال قماري

إهداء

إلى كل من كَلَّ العرق جبينه، ومن علّمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار...

إلى النور الذي أنار دربي، والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبِي أبدًا...

من بذل الغالي والنفيس، واستمددتُ منه قوتي واعتزازي بذاتي...

إلـى أبـي،

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها، وسهّلت لي الشدائد بدعائها،

إلى نبع الحنان، وروح التضحية، إلى من قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"الجنة تحت أقدام الأمهات"

إلى من كانت سندي ودعائي المستمر في الغيب...إلـى أمـي...

إلى ضلعي الثابت، وأمان أيامي،

إلى من سكن قلبي، وكان العون لي في درب الحياة...إلـى زوجـي...

إلى زهراتي الصغيرات، وابتسامتي الدائمة،

إلى من أنرنَ أيامي بحبهن وبراءتهن...إلـى بنـاتـي...

إلى من شدّدت عضدي بهم، فكانوا لي نعم السند ونبع التروي،

إلى إخوتي، إلى أخواتي الغاليات،

إلى كل من كان عونًا وسندًا في هذا الطريق،

إليكم جميعًا. أهديكم هذا الإنجاز، وثمرة نجاحي

قماري عفاف

إهداء

الى صاحب السيرة العطرة والعقل المستنير

لقد كان له الفضل في بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب اطال الله في عمره

الى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى صرت كبيرة امي الحبيبة طيب الله ثراها

الى اخوتي من كان لهم بالغ الاثر في كثير من العقبات والصعاب

الى جميع اساتذتي الكرام الذين لم يتوانوا في مد يد العون لي اهدي بحتي هذا

راضية خماد

شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل / الدكتور بالحبيب عبد الكامل

على ما بذله من جهدٍ وتوجيهٍ كريم، ودعمه لنا المتواصل لإنجاز هذه المذكرة.

كما نشكر جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

على ما قدّموه من علم ومعرفة طيلة سنوات الدراسة كما لا ننسى فضل كل من قام بدعمنا من قريب او بعيد لإنجاز هذا العمل.

لكم جميعًا منا أصدق عبارات الشكر والتقدير.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على التجارة الدولية، من خلال دراسة حالة انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي. سعت الدراسة لتحقيق مجموعة من الاهداف أبرزها: تحليل الاثار الاقتصادية للاتفاقيات التجارية الاقليمية، ودراسة انعكاسات الانضمام على التجارة الخارجية لرومانيا بين عامي 2000 و2024 مع ابراز التغيرات في مؤشرات التبادل التجاري، والهيكلين السلعي والجغرافي للمبادلات التجارية وتحديد التحديات والفرص المستقبلية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي مستندة الى بيانات من يوروستات (Eurostat) و البنك الدولي . شملت العينة الاقتصاد الروماني ومبادلاته مع الاتحاد الاوروبي وخارجه. اظهرت النتائج تحسنا في التبادل التجاري, و توسع قاعدة الشركاء و زيادة الاستثمارات الاجنبية الى جانب صعوبات في التكيف مع معايير السوق الاوروبية . توصي الدراسة بمواصلة الاصلاحات الهيكلية, دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, تنويع الشركاء التجاريين, و تبني سياسات تعزز التنافسية و الاندماج الاقتصادي الدولي،.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، التجارة الخارجية، الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، التكامل الأوروبي ، انضمام رومانيا

Study Abstract

This study aimed to analyze the impact of regional trade agreements on international trade, through a case study of Romania’s accession to the European Union. The study sought to achieve several key objectives, including: analyzing the economic effects of regional trade agreements, examining the implications of accession on Romania’s foreign trade between 2000 and 2024, highlighting changes in trade indicators, as well as the structural and geographical composition of trade, and identifying future challenges and opportunities. The study adopted both the descriptive-analytical and quantitative approaches, relying on data from Eurostat and the World Bank. The sample included the Romanian economy and its trade relations with the EU and beyond. The results revealed an improvement in trade exchange, an expansion in the base of trade partners, and increased foreign investments, alongside difficulties in adapting to EU market standards. The study recommends continuing structural reforms, supporting small and medium enterprises, diversifying trade partners, and adopting policies that enhance competitiveness and international economic integration

Keywords: European Union, foreign trade, regional trade agreements, European integration , Romania’s accession.

الفهارس

فهرس المحتويات

إهداء **6**

شكر وعرفان..... **8**

ملخص الدراسة:..... **9**

الفهارس..... **I**

فهرس المحتويات..... **II**

فهرس الجداول ..... **IV**

فهرس الأشكال..... **V**

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الاطار النظري لاثر الاتفاقيات التجارية الاقليمية على التجارة الدولية **7**

تمهيد الفصل الأول: **8**

المبحث الأول: ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية:..... **9**

المطلب الأول: مفهوم الاتفاقيات التجارية الإقليمية:..... 9

المطلب الثاني: أهداف الاتفاقيات التجارية الإقليمية:..... 12

المطلب الثالث: دوافع الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية:..... 17

المبحث الثاني: التجارة الدولية في ظل العولمة **21**

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها..... 21

المطلب الثاني: عوامل تأثير التجارة الدولية..... 24

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية 27

المبحث الثالث: انعكاسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية على حجم التبادل و التكامل الاقتصادي... 41

المطلب الأول: أثر الاتفاقيات على حجم التبادل التجاري..... 41

المطلب الثاني: دور الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تسهيل التجارة الدولية أو عرقلتها..... 43

المطلب الثالث: العلاقة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتكتلات الاقتصادية..... 47

خلاصة الفصل الأول..... **52**

الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية لرومانيا قبل و بعد الانضمام الى الاتحاد الاوروبي فترة 2000-2024 م ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED

المبحث الأول: تطور المبادلات التجارية الخارجية لرومانيا بعد الانضمام (2000 – 2024) **55**

المطلب الأول: تطور حجم الصادرات والواردات (2000–2024) 55

المطلب الثاني: معدل النمو السنوي المتوسط للصادرات والواردات (2000–2024) 57

المطلب الثالث: الميزان التجاري لرومانيا فترة (2000–2024) 59

المبحث الثاني: التحولات في الهيكل السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية لرومانيا (2000–2024)62

المطلب الأول: التحولات في الهيكل السلعي للصادرات والواردات (2000–2024) 62

المطلب الثاني: التحولات في الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية (2000–2024) 65

المبحث الثالث: مقارنة تطور التجارة الخارجية لرومانيا مع الاتحاد الاوروبي وباقي الشركاء الاقتصاديين فترة (2006–2024) **69**

المطلب الأول: تطور المبادلات التجارية لرومانيا مع دول الاتحاد الأوروبي..... 69

المطلب الثاني: تطور المبادلات التجارية الخارجية لرومانيا مع الشركاء من خارج الاتحاد الأوروبي (الصين، روسيا، تركيا) (2000–2024) 70

المطلب الثالث: التحديات والفرص المستقبلية للتجارة الرومانية في ضل الاتحاد الاوروبي..... 77

خلاصة الفصل الثاني **81**

الخاتمة **82**

قائمة المراجع **86**

فهرس الجداول

الجدول رقم (1): تطور الصادرات والواردات الرومانية (2000–2024) بالمليار يورو..... 56

الجدول (2): معدل النمو السنوي المتوسط لصادرات وواردات رومانيا (2000–2024) (%).... 58

الجدول (3) : الميزان التجاري لرومانيا فترة (2000–2024) بالمليار يورو 60

جدول (4): تطور الهيكل السلعي للصادرات الرومانية (2000–2024)..... 62

الجدول (5): تطور الهيكل الجغرافي للصادرات الرومانية (2000–2024)..... 65

الجدول (6) مؤشرات المبادلات التجارية بين رومانيا و الشركاء خارج الاتحاد:..... 71

جدول (7): تحليل مقارنة وتفسير الفروقات (2000 و 2024)..... 73

فهرس الأشكال

الشكل (1): أشكال التكامل الاقتصادي.....ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED

الشكل (2) : تطور الصادرات والواردات الرومانية (بالمليار يورو) **56**

الشكل (3) : معدل النمو السنوي للصادرات والواردات..... **58**

الشكل (4) : الميزان التجاري لرومانيا فترة (2000-2024) بالمليار يورو **60**

الشكل (5) : تطور الهيكل السلعي للصادرات الرومانية 2000..... **63**

الشكل (6): تطور الهيكل السلعي للصادرات الرومانية 2010..... **63**

الشكل (7): تطور الهيكل السلعي للصادرات الرومانية 2024..... **63**

الشكل (8) : تطور الهيكل الجغرافي للصادرات الرومانية لسنة 2000..... **66**

الشكل (9) : تطور الهيكل الجغرافي للصادرات الرومانية لسنة 2010..... **66**

الشكل (10) : تطور الهيكل الجغرافي للصادرات الرومانية لسنة 2024..... **66**

الشكل (11): المبادلات التجارية مع الشركاء خارج الاتحاد الاوروبي..... **71**

الشكل (12): المبادلات التجارية مع الشركاء سنة 2000..... **73**

الشكل (13): المبادلات التجارية مع الشركاء سنة 2024..... **74**

مقدمة

تحظى التجارة الدولية والاتفاقيات التجارية الإقليمية بمكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية بين الدول، سواء كانت دولًا متقدمة أو نامية.

وتكمن أهمية التجارة الدولية لاقتصاديات دول العالم في استحالة اكتفاء أي بلد ذاتيًا مهما بلغ مستوى تقدمه الاقتصادي، وذلك نتيجة التفاوت بين الدول من حيث الموارد الطبيعية والمكتسبة، وسعيها للاستفادة من مزايا التجارة الخارجية.

وتُعد ظاهرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية، التي ظهرت في شكل تكتلات اقتصادية، من أبرز الظواهر الاقتصادية العالمية، لاسيما بعد انتقالها من مرحلة الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها. ولم تعد هذه التكتلات حكرًا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم معين، بل أصبحت تنتشر في مختلف مناطق العالم. ويُعد الاتحاد الأوروبي أبرز وأنجح نموذج لهذه التكتلات، حيث تجاوز مختلف المراحل ليشكل تجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصاد

في هذا الإطار، فان الاتحاد الاوروبي استطاع تحقيق مستويات متقدمة من التكامل الاقتصادي بين أعضائه ومن بين الدول التي استفادت من هذا المسار نجد رومانيا، التي شهدت تحولات هامة في تجارتها الخارجية بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2007.

إشكالية الدراسة

رغم كثرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية وتعدد الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الدولية، إلا أن تأثير هذه الاتفاقيات يبقى متفاوتاً من بلد لاخر . لا تزال هناك تساؤلات حول طبيعة هذا التأثير،

وبالتالي، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

"ما مدى تاثير الاتفاقيات التجارية الاقليمية على التجارة الدولية ؟

وتندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف تأثر حجم المبادلات التجارية لرومانيا (صادرات وواردات) بعد انضمامها الى الاتحاد الاوروبي ؟
- ما هي التغيرات التي عرفها الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الرومانية منذ الانضمام ؟
- كيف تطور الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية لرومانيا بعد الانضمام ؟

– ما هي أبرز التحديات التي واجهها الاقتصاد الروماني في التكيف مع متطلبات و معايير السوق الاوروبية ؟

– هل ساهم انضمام رومانيا الى الاتحاد الاوروبي في تغيير اولةوياتها التجارية و تحولها نحو شركاء الاتحاد على حساب شركاءها التقليديين ؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- من المحتمل أن يكون انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي اثر على نمو حجم صادراتها ووارداتها
- يُتوقع أن انضمام رومانيا الى الاتحاد ساهم في تغيير الهيكل السلعي لمبادلاتها التجارية.
- من المرجح ان يكون للانضمام تاثير على الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية .
- يفترض ان تواجه رومانيا تحديات تتعلق بالتكيف مع معايير السوق الاوروبية الموحدة .

- يفترض ان يسهم الانضمام الى الاتحاد الاوروبي اعادة توجيه التجارة الخارجية لرومانيا نحو شركاء التكتل على حساب بعض الشركاء التقليديين من خارج الاتحاد .

اسباب اختيار الموضوع:

تعود دوافع اختيار الموضوع الى:

- تعد رومانيا نموذجًا واضحًا لدولة انتقلت من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد منفتح بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي،
- التجربة الرومانية توفر دروسًا مهمة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية، خاصة في ظل سعيها للاندماج في تكتلات اقتصادية إقليمية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحليل التأثيرات الاقتصادية للاتفاقيات التجارية الإقليمية بصفة عامة.
- دراسة انعكاسات انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي على تجارتها الخارجية.
- إبراز التغيرات في بنية المبادلات التجارية الرومانية من حيث الحجم، الهيكل السلعي والجغرافي.
- الوقوف على التحديات والفرص التي تواجهها رومانيا بعد الانضمام.

أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية: تسهم هذه الدراسة في سد جزء من الفراغ الأكاديمي المتعلق بتحليل أثر الاتفاقيات الإقليمية على الدول النامية والمنضمة حديثًا الى تكتلات اقتصادية كبرى.

- الأهمية العملية: توفر الدراسة مؤشرات واقعية يمكن الاستفادة منها في تقييم تجارب دول أخرى في مسار الانضمام إلى تكتلات إقليمية، كما تقدم توصيات لاصحاب القرار حول كيفية مضاعفة المكاسب و الحد من التحديات

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبناء الإطار النظري لموضوع الاتفاقيات الإقليمية التجارية ، والمنهج الكمي لتحليل المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية لرومانيا.

أما أدوات جمع البيانات، فتعتمد على:

البيانات الرسمية الصادرة عن Eurostat.

تقارير البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

مذكرات وأطروحات أكاديمية سابقة.

الدراسات الصادرة عن المفوضية الأوروبية ومراكز البحث الاقتصادي.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تركز الدراسة على حالة رومانيا في إطار عضويتها بالاتحاد الأوروبي.

الحدود الزمانية: تشمل فترة زمنية تمتد من سنة 2000 إلى 2024، بهدف مقارنة الوضع قبل وبعد الانضمام.

الحدود الموضوعية: ينحصر نطاق البحث في الجانب التجاري فقط، دون التوسع في الأبعاد السياسية أو الاجتماعية أو النقدية.

مجالات خارج نطاق الدراسة: لن تتناول الدراسة أثر العوامل الداخلية كالسياسات المالية الداخلية.

صعوبات الدراسة

- تمثلت صعوبات الدراسة في نقص البيانات الدقيقة الكاملة للفترة 2000–2024، وتفاوت الإحصاءات بين المصادر مما ادى الى صعوبة التأكد من صحتها.
- كما تطلب تحليل أثر الانضمام للاتحاد الأوروبي فهمًا لعدة جوانب اقتصادية، ما استدعى جهدًا إضافيًا في التفسير والتحقق.

هيكل الدراسة

بناءً على ما سبق، تم تقسيم المذكرة إلى فصلين رئيسيين:

- الفصل الأول: الإطار النظري لأثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على التجارة الدولية ويشمل:

المبحث الأول: ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية (المفاهيم، الأهداف، الدوافع).

المبحث الثاني: التجارة الدولية في ظل العولمة (المفاهيم، العوامل، دور المنظمات).

المبحث الثالث: تأثير الاتفاقيات الإقليمية على التجارة الدولية (التبادل التجاري، التسهيلات، التكتلات).

- الفصل الثاني: دراسة حالة رومانيا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي

ويتضمن:

المبحث الأول: تحولات التجارة الخارجية لرومانيا (2000–2024).

المبحث الثاني: التغيرات في الهيكل السلعي والجغرافي للمبادلات.

المبحث الثالث: مقارنة العلاقات التجارية لرومانيا مع الاتحاد الأوروبي وباقي الشركاء، مع إبراز التحديات والفرص المستقبلية.

الدراسات السابقة

- الباحثة تهاني، سعد فرج محمود رسالة ماجستير التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية 08-09- 2022جامعة بنغازي

الملخص: تبحث الدراسة في كيفية تعامل منظمة التجارة العالمية مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتناقش الأطر القانونية التي تحكم هذه التكتلات وتأثيرها على التجارة الدولية.

- الباحث عمورة جمال اطروحة دكتوراه دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات مشاركة العربية الأورو-متوسطية 2006 جامعة الجزائر 3

الملخص: يندرج هذا البحث ضمن موضوع تكاملات اقتصادية وبصفة أدق موضوع شراكة حيث تهدف إلى عند أقصى الانعكاسات الأثار بجانب التعاونية جميعا عن اتفاقيات مشاركة الموقع بين الدول العربية المتوسطة الممثل الكوميدي مع التركيز على منطقة التفاعل الحر وما ينجر عنها من إلغاء الحماية وابراز انعكاساتها على الموارد الاقتصادية الكلية

- علالي مخطار اطروحة دكتوراه اليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية: حالة الجزائر2015 الباحث جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

الملخص: إن تحرير التجارة الخارجية من خلال التكتلات الاقليمية لأجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، حل لمسألة تنظيم وتسيير العلاقات الدولية وتحرير تعاملاتها

ودراسة الآثار الاقتصادية الناجمة عن ذلك بالنظر إلى خصائصها المتعددة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، كإستراتيجية مقترحة ، لتنظيم الأسواق المحلية والأنظمة التجارية

لعولمة الأسواق الخاصة بالسلع والخدمات ، لتطوير النمو الاقتصادي للدول ، ولهذا فالجزائر بمحاولة انضمامها لهاته المنظمة ، لابد عليها من تفعيل تكتل مغاربي أو عربي ، في إطار اقتصادي لتطوير ميزانها التجاري وزيادة مداخيلها ونموها الاقتصادي .

الفصل الأول

الاطار النظري لأثر الاتفاقيات التجارية الاقليمية على التجارة الدولية

تمهيد

لقد برزت الاتفاقيات التجارية الإقليمية كوسيلة اعتمدتها الدول لتعزيز تبادلها التجاري ومواجهة تحديات العولمة مع تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية وتزايد ترابط الأسواق، ومن خلال تتبعنا لهذه الظاهرة لفت انتباهنا الدور الجوهري لهته الاتفاقيات في التأثير على حركة التجارة الدولية، وهذا دفعنا للتساؤل:

هل هذه الاتفاقيات فعلا فعالة للتكامل الاقتصادي؟ أم أنها تخدم مصالح محدّدة على حساب المبادئ العامة للتجارة الحرة؟ ومحاولة منا لتأهيل هذه التساؤلات نظريا تطرقنا الى:

-المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاتفاقيات التجارية الإقليمية وبيان أنواعها ودوافع الانضمام إليها وأهدافها .

-التجارة الدولية في ظل العولمة و تم فيه بيان مفهوم التجارة الدولية و اهميتها العوامل المؤثرة فيها و دور المنظمات فيها .

- انعكاسات الاتفاقيات التجارية الاقليمية على حجم التبادل و التكامل الاقتصادي و تم فيه التطرق الى اثر الاتفاقيات على حجم التبادل التجاري و دورها في تسهيل التجارة الدولية او عرقلتها, كذلك بيان العلاقة بين الاتفاقيات الاقليمية و التكتلات الاقتصادية .

المبحث الأول: ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

شهدت الاتفاقيات التجارية الإقليمية انتشارا واسعا منذ القرن العشرين، نظرا لأهميتها في دعم تحرير التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز حركة التجارة الدولية.

ويتوقف نجاح أي اتفاقية تجارية إقليمية بدرجة كبيرة على مدى قدرة الدول الأعضاء على تحقيق التكامل الاقتصادي، إذ كلما زادت درجة التكامل تعاظمت المكاسب المتوقعة من الاتفاقية.

المطلب الأول: مفهوم الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

تعرف الاتفاقيات التجارية الإقليمية على أنها: اتفاقيات تبرم بين دولتين أو أكثر تنتمي إلى منطقة جغرافية معينة تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بينها من خلال إزالة أو تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية، وتعد هذه الاتفاقيات أحد أشكال التكامل الاقتصادي التي تسعى لتعزيز التبادل التجاري والنمو الاقتصادي بين الأطراف المشاركة[1].

كما تعرف أيضا على أنها: درجة معينة من التكامل الاقتصادي، التي تقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لها[2].

---

1 عبد العزيز السيد الكريم،" **الاقتصاد الدولي والتكامل الاقتصادي**"، الطبعة الثانية, دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 178.

2 عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ص21.

من خلال المفاهيم السابقة الذكر نجد أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تتسم بجملة من الخصائص التي تجعلها أداة مميزة في إطار التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول ومن أبرزها:

الفرع الاول : الاعتماد على أوجه التشابه بين الدول:

غالبا ما تبرم هذه الاتفاقيات بين دول لها خصائص مشتركة على المستوى الاقتصادي أو الثقافي، مما يساهم في تسهيل عمليات التفاوض والتنفيذ، ويعزز فرص النجاح والاستمرارية كما يسهم القرب الجغرافي في تقليص تكاليف النقل ويسهل التواصل بين الشركاء[1].

الفرع الثاني : تحرير التبادل التجاري بين الدول:

من خلال الاتفاقيات التجارية الإقليمية يتم تحقيق الانفتاح التجاري بين الدول الأعضاء، من خلال إزالة القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات عبر الحدود، سواء كانت جمركية كالضرائب والرسوم، أو تنظيمية (الشروط التقنية و الإدارية) وهذا ما يؤدي إلى زيادة كفاءة الانتاج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية[2].

الفرع الثالث : إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية:

وهي من الخصائص المحورية لهذه الاتفاقيات إذ يتم تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا أو إلغاؤها نهائيا على السلع المتبادلة، بالإضافة إلى إزالة الحواجز غير الجمركية والمتمثلة في:

- الاعفاء من القيود الكمية كالحصص المفروضة على الصادرات والواردات.
- إزالة التعقيدات الإدارية والإجرائية في الاستيراد والتصدير.

1 محمد العيادي،" **الاقتصاد الإقليمي والتكامل الاقتصادي العربي**"، الطبعة 1 دار الصفاء للنشر، عمان، 2019، ص 148.

2 منظمة التجارة العالمية، "**الاتفاقيات التجارية الإقليمية، قواعد وإجراءات**"، جنيف، 2022، ص 5.

- إزالة القيود المتعلقة بالنقل أو الشحن أو التأمين مما يؤدي إلى سهولة التبادل التجاري وتخفيض تكاليف المعاملات[1].

كما توجد مزايا جمركية أخرى: كمنح رسوم تفضيلية وهي وسيلة لتشجيع الإنتاج المحلي وزيادة القدرة التنافسية لصادرات وتعميق التكامل الاقتصادي بين الشركاء التجاريين، كذلك الإعتراف المتبادل بقواعد المنشأ مما يسمح بمرور المنتجات المصنعة محليا دون عراقيل أو تحقيقات[2].

الفرع الرابع : أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي:

تعتبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية الخطوة الأولى نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، فهي تمثل إطارا لتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء. وهي تبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرة وقد تتطور إلى مستويات أعلى[3].

الفرع الخامس : دفع التجارة البينية وتحقيق الرفاهية:

تؤدي هذه الاتفاقيات في النهاية إلى تنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وتحقيق مكاسب اقتصادية وجماعية من خلال خلق مشاريع استثمارية، ورفع معدلات النمو وتوفير مناصب عمل مما يحسن مستويات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل[4].

1 عبد الحميد مصطفى أبو زيد،" **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات التطبيقات**"، الطبعة 2. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ص 298."

2 ناصر حمدي، "**الاقتصاد الدولي والتكامل الإقليمي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 188-190.

3 Corporate Finance Institute, Regional Trading Agreements 2023. متاح عبر .https://corporale financeinstitute.com/resources/economiregional-trading- agreements/.

4 world. Trade Organization, World Trade Report. The Future of Regional Trade Agreements, Geneva. 2021, pp. 8-10.

المطلب الثاني: أهداف الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

تتجه الدول نحو إبرام اتفاقيات تجارية إقليمية لتعزيز نشاطها الاقتصادي وتحقيق أقصى استفادة من مواردها بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي، قد يكون هذا التكامل جزئيا إذا اقتصر على مجالات محددة مثل: الاتفاقيات التفضيلية، مناطق التجارة الحرة، وقد يكون التكامل كاملا إذا اشتمل على جميع المستويات من التكامل ابتداء من المنطقة التفضيلية إلى غاية الاتحاد الاقتصادي.

الفرع الاول : الاتفاقيات التفضيلية:

وتمثل أولى صور التكامل الاقتصادي: وهي مجموعة الترتيبات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر بهدف تخفيف بعض القيود التي تعيق انسياب السلع بينها، كإلغاء نظام الحصص المفروض على المبادلات التجارية فيما بينها مع الإبقاء على الرسوم الجمركية، أو منح امتيازات جمركية متبادلة بين الدول الموقعة[1].

"دون أن يشمل كافة المنتجات"، حيث تقوم هذه الدول المكونة لمنطقة التفضيل الجمركي بإعطاء كل منها الآخر المعاملة التفضيلية عند استراد أو تصدير السلع، حتى يتسنى زيادة معدل التبادل التجاري فيما بينها[2].

ومن أمثلة هذه الاتفاقية الاتفاق التجاري التفضيلي بين الجزائر وتونس الذي دخل حيز التنفيذ 1 مارس 2014، نجد أن الاتفاقية التجارية التفضيلية بين الجزائر وتونس تنص على امتيازات جمركية (إعفاءات أو تخفيضات) تخص مجموعة من السلع الصناعية والزراعية، حيث تم الاتفاق على قوائم محددة ضمن حصص سنوية، 25 منتج تونسي منها: زيت الزيتون،

1 مصطفى يوسف كافي،" **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية**"، الطبعة الاولى الإعصار للنشر والتوزيع، سوريا، 2016، ص 373.

2 هشام محمود الأقداحي،" **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**"، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 180.

التمر، الحليب ومشتقاته وبعض أنواع الخضر الطازجة...إلخ و19 منتج جزائري منه التمر الجزائري، البطاطا، الحبوب (القمح، الشعير) والفواكه الموسمية

الفرع الثاني : منطقة التبادل الحر:

وهي اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبة إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية الدول غير الأعضاء في اتفاق منطقة التجارة الحرة[1].

وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ولذلك تقتصر في هذه المرحلة على السلع فقط وتصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر، ويلاحظ أنه عند تطبيق تلك المرحلة تظهر مشكلة أساسية تتلخص في كيفية التحديد والسيطرة على ما يسمى بانحراف التجارة (Trade déviation)، ويقصد بذلك السلع التي يعاد استيرادها ن خلال الدول الأعضاء ذات التعريفة المنخفضة بغرض استغلال فروق التعريفة، لذلك اتفق في هذا المجال على توسيع ما يسمى بقواعد المنشأ(Origine Rules) والتي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج، لكي تجعله انتاجا وطنيا حقيقيا يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء[2].

ومن الأمثلة البارزة لمنطقة التجارة الحرة[3].

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وهي أطراف غير متكافئة، مما يترتب عليه اختلاف الأهداف المرجوة من اتفاق تحرير التبادل.

- فالمكسيك بحكم أنها بلد نام تطمح من خلال الإتفاقية إلى:

1 مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 373-374.

2 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص18.

3 مصطفى يوسف كافي، مرجع السابق، ص392-393.

- الوصول إلى أسواق الدول الشريكة (الولايات المتحدة أقوى إقتصاد عالمي).
- جلب الاستثمار والتكنولوجيا،

وذلك من أجل تحسين معدل النمو الاقتصادي.

- أما الولايات المتحدة فالهدف من هذه الإتفاقية:
- مواصلة سياستها التجارية الدولية.
- الرغبة في الاستفادة من اليد العاملة الزهيدة في المكسيك خاصة.
- محاولة تقديم المكسيك كنموذج في الانفتاح الخارجي للدول النامية.

وبالتالي جلب أطراف أخرى إلى فتح أسواقها امام السلع والخدمات.

- وفي الأخير بأن كندا تسعى إلى:
- ألا تبقى معزولة في محيطها القريب.
- الاستفادة من ميزاتها النسبية في بعض المجالات (الاتصالات، النقل، التكنولوجيا الحديثة).

الفرع الثالث : الاتحاد الجمركي:

إضافة إلى ما تضمنته منطقة التجارة الحرة، تلتزم الدول الأعضاء في هذه المرحلة بتطبيق تعريفة موحدة على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي (دول غير الأعضاء)، حيث تستلزم تطبيق هذا المستوى من التعريفات، والإتحاد الجمركي من شروطه وضع السياسات التجارية من أجل الأعضاء كمجموعة واحدة[1].

من أهم أهداف الإتحاد الجمركي[2]:

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 18.

2 مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ص 374.

- يساعد على توسيع رقعة السوق بالنسبة لسلع ومنتجات الدول الأعضاء.
- يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الإتحاد بحيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع ذات ميزة نسبية في انتاجها.
- زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

ومن أمثلة الاتحاد الجمركي الإتحاد البينلوكي 1957 بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وهو أول تجربة رائدة في حقل التكامل الاقتصادي حيث تمكن من تحقيق العمل بشكل كامل في عام 1958.

الفرع الرابع : السوق المشتركة:

تعد السوق المشتركة المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي وهي تقوم على ما تحقق في منطقتي التجارة الحرة والإتحاد الجمركي، إذ تتميز هذه المرحلة بحرية انتقال عناصر الإنتاج خاصة رأس المال والعمل بين الدول الأعضاء، وذلك بإزالة كافة القيود (العقبات) التي تعيق إنتقال هذه العناصر وسميت هذه المرحلة أيضا بالتكامل العميقDeep Integration بحيث تحقق تكامل عناصر الإنتاج وبداية دخول في مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية[1].

والهدف من السوق المشتركة[2]:

- تعزيز التكامل بين الدول الأعضاء.
- تحرير حركة السلع والخدمات.
- رفع كفاءة الإنتاج وزيادة الإنتاجية من خلال الإستخدام الأمثل للموارد.
- تحسين مستويات المعيشة في الدول الأعضاء.
- حرية التنقل للأشخاص والعمالة.

1 مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق. ص 19.

2 عبد العزيز فتحي أحمد، "**الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات**"، ط2، دار المسيرة، 2010,عمان، ص245-247.

- تقوية الموقف التفاوضي الجماعي في الاقتصاد العالمي.
- التمهيد للوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدول الأعضاء.

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة مثال لهذه المرحلة.

الفرع الخامس : الإتحاد الاقتصادي:

إضافة إلى ما نصت عليه الاتفاقيات في المراحل السابقة، يتضمن توحيد السياسات الاقتصادية كافة وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات، حيث توافق كل دولة عضو بخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي[1].

ويعد الإتحاد الاقتصادي أعلى مراحل التكامل الاقتصادي تقدما، حيث لا تنطوي فقط على كل ملامح وجوانب السوق المشتركة وإنما تتضمن أيضا ما يسمى بتكامل السياسات، حيث تسعى كل الدول الأعضاء مجتمعة إلى إكتمال سياسات مالية وضريبة تجارية وإنتاجية واجتماعية موحدة، تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء[2].

الفرع السادس : الوحدة الاقتصادية (الإتحاد النقدي):

يتطلب الإتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة، تكون صلاحيتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، ويعرف "ماخلوب" F.Machlup اصطلاحا التكامل النقدي على أنه: " مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المطقة التكاملية"[3].

1 مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ص 375.

2 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 19.

3 عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات.

وكمثال على هذا الإتحاد، إصدار عملة اليورو الخاصة بالإتحاد الأوروبي بداية من عام 1999.

مما سبق تتبلور أهداف الاتفاقيات التجارية الإقليمية في مدى تحقيقها لمراحل التكامل الاقتصادي، ففي كل مرحلة تسعى الدول الأعضاء لتحقيق أهداف معينة، كما يمكن التدرج من مرحلة إلى أخرى مع مرور الزمن للوصول إلى تحقيق الأهداف وهذا ما يوضحه الشكل

الشكل رقم (1): أشكال التكامل الاقتصادي

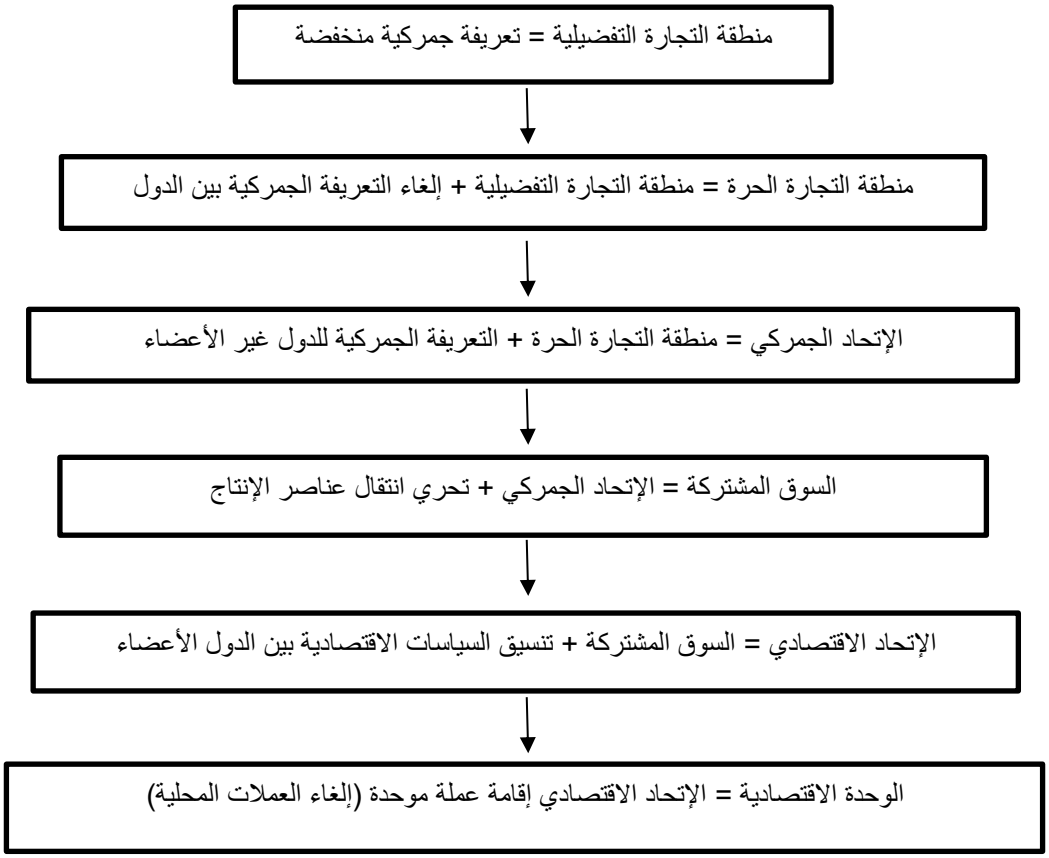

المصدر: عيسى، خوذري: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تجارة وإدارة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2017/2016، ص42.

المطلب الثالث: دوافع الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

لا تلجأ الدول إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية إلا بدافع الحاجة إلى تنسيق جهودها ومواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشتركة، ويمكن تصنيف دوافع الإنضمام إلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى نوعين دوافع إقتصادية ودوافع سياسية وإجتماعية.

الفرع الاول : الدوافع الاقتصادية:

تلعب الدوافع الاقتصادية دورا مهما في توجه الدول نحو التكتل الإقليمي ومن أبرزها[1]:

1-توفير الموارد الأولية: تتيح الاتفاقيات للدول الأعضاء إمكانية تبادل الموارد الطبيعية فيما بينها، مما يساعد على إقامة صناعات في دول لا تتوفر لديها هذه المواد، وهو ما يدعم التكامل الإنتاجي داخل التكتل.

2-اتساع نطاق السوق: تساهم الاتفاقيات التجارية الاقليمية في دمج الأسواق الوطنية في سوق موحدة، مما يسمح بإنشاء صناعات كبيرة الحجم. وتحقيق وفرات اقتصادية في الإنتاج، وزيادة فرص التشغيل والتخصص.

3-الإستفادة من المزايا النسبية: تمكن الاتفاقيات كل دولة من التركيز على انتاج السلع التي تتميز فيها، ما يحسن الكفاءة الاقتصادية الجماعية.

4-جذب الإستثمارات الأجنبية: توفر الاتفاقيات إطارا مستقرا وجذبا لرؤوس الأموال الأجنبية، بفعل توحيد السياسات وتقليص الحواجز[2].

1 كمال بن خريف، "**الاقتصاد الدولي وتحديات العولمة**"، الطبعة الاولى, دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص112-114.

2 محمد عبد المالك، "**الاقتصاد الإقليمي والتكتلات الاقتصادية**"،الطبعة الثانية, دار الكتب، القاهرة، 2020، ص89.

5-الحد من التبعية الاقتصادية: تساعد التكتلات على تقوية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وتقليل الإعتماد على الأسواق الخارجية[1].

الفرع الثاني : الدوافع السياسية والاجتماعية:

قد تكون الدوافع السياسية والاجتماعية السبب الرئيسي لدخول الدول في ترتيبات التكامل ويمكن ذكر أهمها فيما يلي[2]:

1-رفع المستوى العلمي والثقافي:

من الدوافع الاجتماعية للتكامل الاقتصادي هو اعتباره وسيلة يمكن عن طريقها رفع المستوى العلمي والثقافي لأفراد دولة معينة نتيجة دخولها تكتل مع دولة أكثر تقدما منها.

2-الدفاع الخارجي:

تسعى الكثير من الدول لإقامة تكتلات بهدف تأمين نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، فتتلقى هذه الدول سواء متقدمة أو نامية للحصول على معونات اقتصادية خارجية تتمثل في المواد الغذائية والبترولية والمعدات الحربية، كذلك اعتبار أرض الدولة الداخلة في التكتل بمثابة عمق استراتيجي ينتج حرية الحركة.

ومن الدوافع السياسية والاجتماعية لدينا أيضا:

3-مواجهة المخاطر الأمنية:

وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية مهما كانت طبيعتها ومسمياتها، إضافة لاتفاقيات محاربة الشبكات الدولية للتهريب والمخدرات والتنسيق الأمني الجماعي.

---

1 محمد عبد المالك، المرجع نفسه، ص90.

2 فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية والدولية دراسة حالة الجزائر والشراكة الأورومتوسطية** رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص127.

4-الدوافع القومية:

هو السعي لتكتل من أجل المحافظة على الكيانات القومية، للأمم المتقاربة على أساس اللغة والدين والعرق أو كل ما سبق ويعتبر هذا الدافع من أقوى أسباب التوجه نحو التكتلات الإقليمية.

المبحث الثاني: التجارة الدولية في ظل العولمة

يشير مصطلح التجارة الدولية إلى عملية تبادل السلع والخدمات بين البلدان، مما يسمح للشركات في مختلف الدول بشراء وبيع المنتجات دوليا، حيث تتضمن هذه العملية الواردات (السلع أو الخدمات التي يتم جلبها إلى بلد ما) والصادرات (السلع أو الخدمات المباعة إلى دول أجنبية)، حيث أنها وسيلة للتفاعل الاقتصادي بين الكيانات الدولية وهي مثال على الارتباط الاقتصادي، وهو مدفوع بالميزة النسبية للبلدان، حيث يتمتع بلد ما بتكلفة فرصة أقل في إنتاج سلعة أو خدمة معينة مقارنة ببلد آخر، هذا وتلعب التجارة الدولية دورا حاسما في الاقتصاد العالمي، مما يؤثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي تسمح للبلدان بتوسيع أسواقها والوصول إلى السلع والخدمات غير المتاحة محليا، وكذا الاستفادة من المزايا النسبية في كفاءة الإنتاج، كما يمكن أن تؤثر الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية، والإعانات والحصص، وتراخيص الاستيراد التصدير على تدفق التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما متعدد الجوانب والأهداف سواءا على مستوى الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال الإنتاج وإعادة الإنتاج، أو على مستوى التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية، لهذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم التجارة الدولية، ثم التطرق إلى أهمية التجارة الدولية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

لقد تعددت الآراء حول تحديد مفهوم التجارة الدولية، وتعددت التعاريف المتعلقة بها وبالتالي سنطرح مجموعة من التعاريف بغية الوصول إلى مفهوم شامل للتجارة الدولية.

تعرف التجارة الدولية بأنها " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة

فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. [1]

ويقصد بالتجارة الدولية "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من عمل الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك."[2]

تعرف التجارة الدولية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبد الحدود الوطنية".

ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية الى ما يلي:

- تبادل السلع المادية: وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة.
- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها.
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما وتشمل القروض الدولية.
- تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة الى الهجرة.[3]

وتعرف أيضا بأنها عملية تبادل السلع والخدمات من مكان الى مكان آخر وبمفهوم أوسع عبر الحدود بين الدول المختلفة وبين المناطق الجغرافية المتعددة في العالم الذي نعيش فيه.[4]

---

1 محمد أحمد السريكي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص8.

2 عطاء الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص 9.

3 موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص 14.

4 شريف علي الصوص، **التجارية الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، عمان، 2012، ص21.

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن التجارة الدولية هي عملية حركة الصادرات والواردات المتمثلة في البضائع والسلع والخدمات والأموال والأيدي العاملة عبر الحدود السياسية للدول

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للدول أن تتجاوزها أو تتجاهلها؛ إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة إلى تصريف فوائضها وتصديرها من جهة، ومن جهة أخرى عليها تغطية عجزها على تلبية حاجاتها باستيراد ما يلزمها من السلع والخدمات.

فالتجارة الدولية تكتسي أهمية بارزة ولها دور لا يمكن إنكاره في توطيد العلاقات الدولية من عدمه، سواءً الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية. فهي تكتسي أهميتها من خلال إسهاماتها في جميع المجالات:

1. المجال الاقتصادي:

تعتبر التجارة الدولية منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي. كما تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه. [1] كما تعتبر مؤشرا على مدى إنتاجية وتنافسية الدول في السوق الدولية، تحقيق التوازن في السوق الداخلية لها نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب، كما تساعد في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة. [2]

2. المجال الاجتماعي:

زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات. كما أنها تساعد على

1 رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 16.

2 رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، سوريا، الجزء الأول، 2000، ص 57.

إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات ليومية المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً، ولا ننسى دورها في تغيير حياتنا.

3. المجال السياسي:

تساهم التجارة الدولية في تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا، إقامة العلاقات الودية وعلاقات الّ صداقة، التحالفات والتكتلات مع الدول الأخرى المتعامل معها.

كما أنها ساهمت وبشكل فعال في ظهور ما يسمى بالعولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.[1]

المطلب الثاني: عوامل تأثير التجارة الدولية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها[2]:

الفرع الأول: التأثيرات الاقتصادية

1. مستوى التنمية الاقتصادية:

حيث أن هذا العامل يلعب دورا في الاقتصاد في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسته الخارجية.

2. أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فه بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه

1 رعد حسن الصرن، مرجع سابق ص 58.

2 عبد الباسط عبد الوفا، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص14.

هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى.

الفرع الثاني: التأثيرات التجارية

إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

1. اختلاف توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:

تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد تزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

2. حجم الدولة:

الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

3. العامل السياسي:

الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

4. تغير الميزة النسبية:

حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[1].

إن تفاوت تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول (بسبب اختلاف أسعار عناصر الإنتاج النسبية) يعتبر محددا أساسيا لقيام التجارة الخارجية، فعندما تمتلك دولة ميزة نسبية في سلعة (أو سلع) معينة فإن ذلك يعني أنها تتمتع فيها بأدنى تكلفة فرصة بديلة، أي أنها تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية وهو ما يجعلها تتخصص في إنتاج هذه السلعة (أو السلع) وتبادلها بغيرها من السلع التي تكون أكثر تكلفة إذا قامت هي بإنتاجها محليا.

ومن هذا المنطلق فإن اختلاف تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع يعد عاملا هاما لقيام التجارة بين الدول، خاصة منها تلك التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير[2]، ذلك أن الإنتاج الواسع من منتج معين بالنسبة لبلد ما سيؤدي إلى تناقص معدل كلفة الإنتاج في هذا البلد ويمنحه بالتالي ميزة نسبية في ذلك المنتج مقارنة بغيره.

إن اختلاف المناطق في العالم يجعل بعضها في حاجة إلى البعض الآخر لإكمال ما لديه من نقص، واختلاف الظروف الطبيعية والمكتسبة بين الدول عامل مهم في تفسير التخصص الدولي الذي يقود إلى زيادة التبادل التجاري، ونعني بالظروف الطبيعة: المناخ وخصوبة الأرض والموارد الموجودة في باطن الأرض[3].

---

1 عبد الرحمن روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 8.

2 موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 17.

3 زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص 63.

5. التجارة ونفقات النقل:

تؤثر نفقات النقل في تيار الاتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

6. الشركات المتعددة الجنسيات:

نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية سيطرتها على لعديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة المشروعات وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة[1].

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية

إن التطور الذي عرفته العولمة، والذي يتجلى لنا من خلال مظاهرها في شتى المجالات منها والاقتصادية والسياسية والثقافية، لم يكن وليد الصدفة، وإنما نتيجة تراكم مساعي ومحاولات منذ مؤتمر بريتن وودز سنة 1944إلى غاية يومنا هذا، حيث أن مؤتمر بريتن وودز عمل على تأسيس مؤسسات دولية بأن تكون بمثابة الآلية في ترسيخ وتأطير العولمة، وذلك من خلال إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة التي خلفت إتفاقية الجات هذه المؤسسات المالية الدولية والتجارية، لها سلطة فوق قومية، وتعمل على ترجمة وتجسيد الإيديولوجية الليبرالية، والتي نلمسها من خلال صندوق النقد الدولي، بصفته كمشرف على النظام النقدي، وتبنيه لسياسات اقتصادية ومالية، والمتمثلة في برامج الإصلاح الاقتصادي وعليه فصندوق النقد الدولي يعمل على عولمة سياساته الاقتصادية والتي هي في حقيقة الأمر ترجمة للإيديولوجية الليبرالية.

1 مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، لبنان، 1996، ص 82.

بالإضافة إلى البنك الدولي الذي يعتبر توأم صندوق النقد الدولي، والذي يعمل بشل متكامل ما هذا الأخير، حيث أن البنك الدولي يشرف على النظام المالي الدولي، وتبني سياسات التنمية الهيكلية من خلال برامج التكييف الهيكلي، والتي نلتمس في مضمونها، التوجه نحو عولمة الإيديولوجية الليبيرالية، واعتبارها كنموذج عالمي يقتدى به، وهذا واضح للعيان من خلال ما يسمى بالمشروطية، والتي تفرض على الدول الالتزام بمجموعة من الشروط مقابل الاستفادة من البرامج الإصلاحية.

وما إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 والتي جاءت على أعقاب اتفاقية الجات، اكتمل الضلع الثالث للعولمة، وذلك من خلال إشرافها على النظام التجاري الدولي، عن طريق العمل على تحرير التجارة الدولية، من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والغير جمركية التي تعرقل حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي تتم الحركة التجارية في ظل سوق عالمي موحد.

وعليه فإن المنظمات الدولية الثلاثة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) بمثابة المؤسسات العالمية الفاعلة في العولمة، وتعمل على تأطيرها، بالإضافة إلى اعتبارها بمثابة المؤشر الذي يوجه سياسات العولمة، وتحدد توجهات الدول.

الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة كآلية مستحدثة في تجسيد العولمة

عندما شاع مبدأ حرية التجارة الدولية في ظل الثورة الصناعية، كما تم الإشارة إلى أن محرك العولمة، يتمثل في إزدياد العلاقات التجارية بين الدول، من خلال حرية إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وذلك من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز التي تحول دون إجتياز هذه الأخيرة، لحدود الدولة القومية، وهذا ما يؤدي إلى إصباغ المجتمع العالمي بظاهرة "العولمة الإقتصادية"، وبالتالي إلغاء الحدود والإندماج في قرية واحدة وسوق موحد.

بناءا على هذه الإعتبارات، يتضح لنا جليا أن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تدعو إلى تحرير التجارة العالمية، كانت حجر الزاوية في بروز ظاهرة "العولمة الإقتصادية والتي شاع صيتها أكثر، منذ توقيع إتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة[1].

ويأكد لنا الأستاد محمد الأطرش ما سبق بيانه، بخصوص دور المنظمة في تحقيق العولمة، من خلال تعريفه لهذه الأخيرة على أنها " إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والإستثمارات المباشرة وإنتقال الأموال والقوى العاملة الثقافات التقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى إختراق الحدود الوطنية، والإنحصار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة، هي الشركات المتعددة الجنسيات[2].

وعليه فإن هذا التعريف، يبرز لنا دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق العولمة، من خلال تحرير التجارة الدولية و إلغاء كافة الحدود، والإندماج في سوق عالمية واحدة تخضع لسيادة السوق، وبالتالي عولمة الرأسمالية، وعليه فمع ميلاد منظمة التجارة العالمية إكتملت آليات العولمة الثلاثة، والذي نلمسه من خلال دور صندوق النقد الدولي في عولمة النقد إلى جانب البنك الدولي الذي عمل على عولمة المال، لتكمل المنظمة العالمية للتجارة دورها بعولمة التجارة، على إعتبار أن هذه الجوانب الثالثة لها دور فعال في الإقتصاد العالمي.

إن التفكير في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، كجهاز يتولى تحرير التجارة الدولية وتنظيمها يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك على إثر إنعقاد مؤتمر بريتن وودز عام 1947، والذي عمل على إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، غير أن إنشاء هذه الأخيرة كلل بالفشل نتيجة معارضة الكونجرس الأمريكي، ولكن تم الإكتفاء بإتفاقية الجات بشكل مؤقت لتنظيم التجارة الدولية.

1 عبد الواحد محمد الفار، **الإطار القانوني لتنظيم التجارة الدولية في ظل عالم منقسم**، دار النهضة العربية 2008، ص115.

2 عبد المطلب عبد الحميد، **المنظمات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص 82.

وبعد مفاوضات شاقة بين الدول حول الإتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية كجهاز دائم لتنظيم التجارة الدولية، والتي عرفت ثمانية جولات بداية من سنة 1949 إلى غاية دورة الأرجواي 1994 والتي تم خلالها الإعلان على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث بدأت عملها بصفة رسمية في 1995/01/01، بموافقة أكثر من 100 دولة والتي تضم حاليا أغلبية دول العالم[1].

فالمنظمة العالمية للتجارة تعمل على عولمة التجارة في إطار تعاونها مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهذا ما نستشفه من خلال نص المادة 03 الفقرة 05 من إتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، والتي نصت على أنه " بغية تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الإقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له ".

حيث تعتبر فترة التسعينيات، منعرجا مهما في الحياة الإقتصادية، وذلك لما عرفته من تشابك في العلاقات الإقتصادية والعولمة، وكذا ترابط مصالح دول الشمال والجنوب ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، بالإظافة إلى رعاية المؤسسات الدولية لقضايا التنمية كل هذه الأوضاع أثمرت عن ميلاد منظمة التجارة العالمية.

وعليه فخارطة الإقتصاد العالمي التي تغيرت نتيجة هذه الأوضاع، سرعت في بروز ظاهرة العولمة رغم كونها تعتبر تاريخيا كما سبق بيانه قديمة النشأة، إلا أنه من الناحية الواقعية بدأت مع بروز النظام الدولي الجديد ونشأة المنظمة العالمية للتجارة[2].

1 يوسف حسن يوسف، **العولمة والإقتصاد الدولي، المصدر القومي للإصدارات القانونية**، الطبعة الأولى، 2010، ص 66.

2 رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية قلعة إستنزاف موارد الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001، ص 141.

ويمكن إيجاز أهم العوامل التي كان لها الفضل في ميلاد المنظمة العالمية للتجارة كمؤسسة لإدارة العولمة الاقتصادية والمالية، والتي تتمثل أساسا في[1]:

1- تطور التكنولوجيا الحديثة التي ساعدت في زيادة العملية الإنتاجية، بسبب إستخدام وسائل الإنتاج الحديثة، بالإظافة إلى ثورة الإتصالات والمعلومات التي قصرت المسافات، مما أدى إلى تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، وبالتالي فالثورة العلمية في مجال التكنولوجيا والإتصالات، ساهمت في زيادة وتيرة الإنتاج بشكل متضاعف.
2- إنتعاش الإقتصاد العالمي، بسبب العولمة المالية، وذلك من خلال سهولة إنتقال رؤوس الأموال والخدمات، وتخطيها للحدود الوطنية دون عوائق، غير أنه لا يمكن لنا أن ننكر ما تعرض له الإقتصاد العالمي من أزمات مالية، وأهمها أزمة المكسيك والبرازيل وجنوب شرق آسيا.
3- التغير في التوجهات الإقتصادية للدول، والتي إنتقلت من النظم الإشتراكية ذات الطابع الحمائي إلى النظم الليبرالية ذات الطابع الإنفتاحي، والتي تمتاز بالتحرير المالي والإقتصادي، وتركز على إلغاء الطابع التدخلي للدولة من خلال إستبدال القطاع العام بالخاص.
4- تطور الأدوات المالية، فإلى جانب الأسهم والسندات التقليدية، ظهر ما يسمى بالأدوات المالية الجديدة، والتي لعبت دورا فعال في تسهيل حركة رؤوس الأموال.

الفرع الثاني: الملامح الرئيسية للمنظمة في تكريس العولمة

سنحاول إبراز المعالم أو الملامح التي تبرز لنا مدى مساهمة المنظمة في العالمية للتجارة في تكريس العولمة من خلال مايلي :

1 وسام نعمت إبراهيم السعدي، **صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد، دراسة قانونية دولية في ظل أحكام القانون الدولي المالي**، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 202، ص 284.

1-عالمية نطاق المنظمة العالمية للتجارة

والذي يبرز لنا جليا من خلال عدد أعضائها حيث أنه حتى سنة 2008 بلغ العدد 153 دولة كاملة العضوية، وهناك أكثر من 30 دولة في طريق الانضمام، والتي لها صفة المراقب ولم تستوفي بعد شروط الإنضمام النهائي أما فيما يخص المنظمات الدولية التي لها صفة المراقب في المنظمة، فيوجد أكثر من 60 منظمة دولية، ومن أبرزها المؤسسات المالية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الزراعة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والتجمعات الإقليمية[1].

فمن خلال تسمية المنظمة، نلاحظ انها ذات طابع عالمي، وذلك لإمكانية وسهولة انضمام كل دول العالم إليها، عكس المنظمات الإقليمية التي تكون فيها العضوية محصورة على مجموعة من الدول لإعتبارات معينة، فمن خلال تفحصنا لنصوص المنظمة العالمية نلمس نوع من السهولة في منح العضوية للدول، وفتحها أمام جميع الدول دون إستثناء.

حيث ميزت المنظمة بين العضوية الأصلية والتي تمنح للدول المتعاقدة في إتفاقية الجات 1947*، وذلك لكون إتفاقية مراكش 1995 ما هي إلا وريث لإتفاقية الجات 1947 والعضوية بالانضمام من خلال تقدم الدولة المعنية بطلب الإنضمام بعد عملية التفاوض حول مدى قبول الشروط التي يجب الاتفاق عليها*.

أما عن العضوية للدول الأقل نمو، فإن المنظمة العالمية للتجارة، ومراعاة منها لأوضاعها الإقتصادية، فإنها قد سهلت عليها عملية الإنضمام[2]، من خلال إعطائها معاملة تفضيلية

1 محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل البنائي، الطبعة الأولى، 2010، ص375.

* نصت إتفاقية مراكش على العضوية الأصلية من خلال المادة 11 الفقرة الأولى من خلال ما يلي " تكون الأعضاء الأصلية في منظمة التجارة العالمية هي الأطراف المتعاقدة في إتفاقية جات 1947 وذلك إعتبارا من تاريخ نفاذ الإتفاقية الحالية ....."

* نصت إتفاقية مراكش على العضوية بالإنضمام من خلال المادة 12 الفقرة الأولى من خلال ما يلي"لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك إستقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الإتفاق وفي الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف أن ينضم إلى هذا الإتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة ...."

خاصة وإلتزامات تتوافق مع تنميتها، بشرط أن يكون معترف بها من طرف الأمم المتحدة وهذه من معالم سير المنظمة نحو العالمية.

كما منحت المنظمة العالمية للتجارة للتكتلات الإقتصادية الإقليمية، الحق في العضوية وأفضل مثال لهذا النوع من التكتلات، الإتحاد الأوربي والذي يحتل الصدارة في التجارة العالمية ويتمتع بالعضوية الأصلية[1].

فبسبب سهولة إجراءات الإنضمام، والمتاحة لجميع الدول وكذا التكتلات الإقتصادية الإقليمية، بالإظافة إلى عدد الأعضاء المنظمين للمنظمة والذين هم في طريق الإنضمام والذين يغطون أكثر من 90% من حجم التجارة العالمية، نستنتج أن المنظمة العالمية للتجارة ذات طابع عالمي وتساهم بشكل فعال في تجسيد العولمة، وذلك لكون كل دولة ترغب في الإنضمام، يشترط لقبول عضويتها أن تلتزم بمجموعة من الشروط، وأهمها العمل على تحرير التجارة الدولية وإلغاء كافة الحواجز الجمركية والغير الجمركية، من أجل تيسير تدفق السلع الخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي فإن كل عضو في المنظمة قد ساهم في تكريس العولمة، وهذا ما يتوافق مع مفهوم العولمة[2].

من خلال ما سبق بيانه، فإن الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام، تعمل على تجسيد العولمة وهذا من خلال ما ورد في الماد 12 من الاتفاقية والتي تشترط ما يلي[3]:

2 مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2006، ص 16.

1 مصطفى سلامة، مرجع سابق، ص 17.

2 ناصر دادي عدود، هنناوي محمد، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، أسباب الإنضمام، النتائج المترقبة ومعالجتها**، طبعة 2003، ص 80.

3 زغيوة محمد، **النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية**، دار النعمان للنشر والتوزيع، طبعة 2013، ص 43.

أ. تقديم تنازلات حول التعريفات الجمركية ومفاده أن طلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يلزم الدول طالبة العضوية بتخفيض التعريفات الجمركية، والذي يثبت عن طريق تقديم جداول لهذه التخفيضات، كما تلتزم بعد إدراج أي تغيير فيها الحالات المنصوص عليها في الإتفاقية كما أن معدلات التعريفات الجمركية، لا يكون للدولة العضو سلطة في تحديدها، وإنما يتم وفقا للقواعد التي تحكم التجارة الدولية، كما أن جميع السلع التي تود الدولة إقحامها ضمن جداول المبادلات التجارية الخارجية، تكون مدونة ضمن هذه الجداول، وعليه فإن هذه الشروط التي تلتزم بها الدول الأعضاء في إطار المنظمة العالمية للتجارة، تؤدي إلى تحقيق العولمة من خلال هذه التنازلات في التعريفات الجمركية في إطار نظام تجاري عالمي، والتي تؤدي إلى تحرير التجارة الدولية ، وزيادة معدل المبادلات التجارية.

ب. الالتزام باتفاقيات المنظمة فعلى الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة أن تتعهد على التوقيع على بروتوكول الانضمام، وأن توافق على جميع اتفاقيات جولة الأرجواي، أي الالتزام بالتطبيق الكامل للاتفاقية في جميع المجالات القطاعية كالسلع الزراعية والخدمات والملكية الفكرية، والغير القطاعية، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تجسيد العولمة في جميع القطاعات وخاصة في مجال الملكية الفكرية والخدمات بالنسبة للدول النامية التي لا تزال فتية في هذا القطاع، حيث أن مجال الخدمات المالية يلعب دور مهم في العولمة المالية، وهذا ما دفع بالمنظمة إلى منحها فترات سماح مراعاة لأوضاعها الاقتصادية .

ج. عرض بيان تفصيلي للوضعية الاقتصادية للدولة: حينما تتقدم الدولة الراغبة في عضوية المنظمة العالمية للتجارة بملف الانضمام، يشترط عليها إرفاق تقرير مفصل عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، وفي حالة قبول طلبها، فإنها تتعهد بالالتزام بإعادة النظر في اقتصادها الكلي والجزئي، عن طريق القيام بجملة من الإصلاحات الهيكلية التي تتطابق مع النظام الاقتصادي العالمي، شأنها في ذلك شأن المؤسسات المالية الدولية التي تفرض على الدول، القيام بإصلاحات هيكلية حتى تستفيد من خدماتها، كما يجب على

الدول الراغبة في الانضمام، بإعادة النظر في منظومتها التشريعية المتعلقة بالسياسة التجارية وتعديلها على حسب النظام القانوني للمنظمة العالمية للتجارة، حتى لا تتعارض مع أحكامها.

وعليه فمن خلال جملة الالتزامات التي تقوم بها الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة لاسيما ما يتعلق بالجانب التشريعي، نلتمس أن المنظمة تعمل على عولمة القوانين التي تنظم التجارة الدولية وتوحيدها وفقا لنظامها القانوني، بالإضافة إلى التعديلات الهيكلية التي يجب أن تتوافق مع قواعد النظام الليبرالي الحر، كل هذه الإجراءات تؤدي إلى تفعيل وترسيخ العولمة.

2- مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء:

والتي تتم في إطار المنظمة العالمية للتجارة، من خلال فحص وتقييم هذه السياسات التجارية، ومتابعة مدى تطابقها مع أحكام النظام التجاري العالمي، وعليه فإنه على الدول الأعضاء الإلتزام بأحكام إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من تحرير التجارة الدولية وتكريس العولمة[1].

ففكرة إنشاء آلية لمراجعة السياسة التجارية، كانت أعقاب اتفاقية الجات، حيث اتفقت الدول الأعضاء فيها، من خلال جولة الأرجواي عام 1988 على إنشاء هذه الآلية غير أن تفعيلها من الناحية الواقعية في ظل اتفاقيات الجات كان متواضعا، ومع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، نصت اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة من خلال المادة 03* على آلية مراجعة السياسة التجارية وحددت أهدافها وفقا للملحق رقم 2، فقرة 03، والتي تهدف إلى التزام الدول الاعضاء في المنظمة بالشفافية في معاملاتها التجارية، لا سيما ما يرتبط بالجانب التشريعي، الذي يجب أن يتوافق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة في إطار معاملاتها التجارية، غير أنه رغم تأكيد منظمة التجارة العالمية على مبدأ الشفافية من خلال إحداث آلية

1 ناصر دادي عدون، هنناوي محمد، مرجع سابق، ص 81.

مراجعة السياسات التجارية، إلا أن هذه الأخيرة تفتقد لطابع الإلزام، كونها مجرد مجلس إسستشاري.[1]

حيث يشرف على عملية مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء، المجلس العام مجتمعا في هيئة جهاز مراجعة السياسة التجارية، حيث يقوم هذا الأخير بمراقبة علاقة كل دولة عضو مع نظيرتها في المنظمة فيما يتعلق بالسياسة التجارية المنتهجة في مجال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

فمن خلال آلية مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء، فإننا نلتمس دور المنظمة في تكريس العولمة، كونها تحارب السياسات الحمائية وتشجع سياسة التحرير التجاري من خلال التزام الدول الأعضاء بأحكام وقواعد النظام التجاري الدولي، واتخاذ كافة الإجراءات التي تسهل عملية التحرير التجاري، من خلال التفاوض بعقد اتفاقات تحارب السياسة الحمائية وإلغاء الحواجز الجمركية والغير جمركية[2].

ويبدو لنا أن المنظمة العالمية للتجارة، تعمل جاهدة على عولمة التجارة من خلال زيادة عملية التحرير التجاري والتي يكون لنظام تسوية المنازعات دورا فعال في ذلك، من خلال التزام الدول الأعضاء بتطبيق هذه الاتفاقيات التي تسعى لتحقيق هذا الغرض، وعليه فمن بين آليات المنظمة في تشجيع تحرير التجارة ومحاربة الحمائية، لا سيما بالنسبة للدول الأعضاء الجدد، نجد المبادئ والأنظمة التي تتبناها، وكمثال على ذلك، مبدأ الشفافية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية وكذا مبدأ عدم التمييز، بالإضافة إلى المؤتمرات التفاوضية التجارية التي تعقد كل

1 خالد حسن عبد الله، **الجات ومنظمة التجارة العالمية**، دار المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018، ص 199.

2 سفيان عبد العزيز، **الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية**، دار النشر الجديد الجامعي، طبعة 1، 2016، ص 76.

سنتين ولها دور فعال في عملية التحرير، وكذلك الشروط التي تفرضها المنظمة على الدول للانضمام وأخيرا جهاز تسوية المنازعات كما سبق بيانه[1].

تتم مراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء، وفق وثيرة أو رزنامة زمنية محددة والتي تختلف من دولة إلى أخرى، على حسب درجة ترتيبها من ناحية نصيبها في التجارة العالمية، والهدف من عملية المراجعة، هو وضوح السياسة التجارية للدول الأعضاء وتوافقها مع أحكام النظام التجاري، وذلك من خلال تبني مبدأ الشفافية في المعاملات التجارية، بحيث أن جميع القوانين والسياسات المتبعة تكون واضحة لجميع الدول الأعضاء.

وفيما يخص وتيرة مراجعة السياسات التجارية الوطنية ، فيمكن التمييز بين ثلاثة فترات وعليه فلقد حددت فترات المراجعة بالنسبة لأكبر أربعة دول تجارية في العالم، بمرة كل سنتين تقريبا المتمثلة في كل من الثالوث الاقتصادي الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوربي، واليابان) بالإضافة إلى كندا، أما فترة المراجعة الثانية فتم تحديدها كل أربعة سنوات، والتي رصدت للدول الستة عشرة الثانية والتي حددت على أساس نصيبها في التجارة العالمية، أما فترة المراجعة الثالثة والتي تعتبر أطول مدة، فقد حددت بستة سنوات بالنسبة لباقي الدول والتي تشكل في غالبيتها من الدول النامية والأقل نمو، ويجب التنويه في هذا الصدد إلى أن المنظمة قد منحت فترات سماح للدول الأقل نمو من خلال تمديد الفترة التحضيرية.[2]

يعتمد جهاز مراجعة السياسة التجارية في عملية المراجعة على وثيقتين أو تقريرين، فالأول يتم إعداده من طرف الدولة المعنية بعملية المراجعة، أما التقرير الثاني فتقوم بإعداده سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة، والذي ترتكز في إعداده على مصدرين، فالأول يتمثل في المعطيات التي تقدمها الدول المعنية عن سياستها التجارية، أما الثاني فيتم بالاعتماد على مصادر خارجية أخرى، وتتموج عملية المراجعة بنشر كل من التقريرين مرفقين بالملاحظات

1 يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 138.

2 خالد حسن عبد الله، مرجع سابق، ص 201

الثانية في عملية المراجعة، وعليه فالغاية من القيام بعملية مراجعة السياسة التجارية الوطنية للدول الأعضاء هو الوقوف على مدى التزامها بتنفيذ التزاماتها اتجاه بعضها البعض، كالالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهذا لتفادي كافة الحواجز التي تحول دون قيام الدول بالتزاماتها وإيجاد الحلول المناسبة لذلك.[1]

وتأكيدا لمبدأ الشفافية في إطار مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، نلاحظ أن المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاقياتها، تلزم الدول الأعضاء بإبلاغها عبر السكريتارية بأي تشريع جديد أو تعديل يطرأ عليه، والذي يكون له علاقة بأحكام تنظيم التجارة الدولية سواء يتعلق الأمر باتفاقية السلع أو باتفاقية تجارة الخدمات، كإصدار أو تعديل قانون يمس هذا المجال، وكذلك الأمر بالنسبة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية[2]، فالهدف من هذا الإجراء، هو توافق أحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في القطاعات السابقة الذكر، مع أحكام التشريع الوطني للدول الأعضاء، أي تسعى المنظمة على عولمة جميع القوانين التي تنظم التجارة الدولية.

3- شمولية المنظمة:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة التي أنشأت سنة 1995، كوريث الاتفاقية الجات 1947، غير أنه ما يعيب على اتفاقية الجات، اقتصارها على بعض السلع الصناعية وعدم شموليتها للسلع الأخرى، كالمنتجات الزراعية والقطنية، وذلك بسبب تمسك الدول الأوربية بدعم القطاع الزراعي، أما في مجال المنسوجات فقد كان يتم الاعتماد على اتفاقية الألياف المتعددة، بالإضافة إلى استنادها على مجموعة من المبادئ ، غير أن المنظمة العالمية للتجارة قد جاءت

1 سفيان عبد العزيز، مرجع نفسه، ص 77.

2 يوسف حسن يوسف، **نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2011، ص 143.

شاملة لكل المجالات والذي يظهر لنا جليا من خلال ما جاء في جولة الأورجواي[1]، حيث تم تنظيم وتحرير التجارة الدولية من خلال 28 اتفاق، وهذا ما يدل على شمولية المنظمة العالمية لمعظم مجالات التجارة الدولية عكس اتفاقية الجات، حيث شملت المنظمة مجال السلع وقد تم إدراج القطاع الزراعي والمنسوجات والملابس التي كانت محل خلاف من قبل، بالإضافة إلى مجال حقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات، كما تم وضع قواعد ونظام لتسوية المنازعات التي قد تثور أثناء تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة في المجال التجاري[2]، بالإضافة إلى مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء، وكذلك الاتفاق بشأن ما يصطلح عليه بالاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، والمتمثلة في أربعة اتفاقيات غير ملزمة للأطراف وإنما يتم الالتزام بها طواعية والمتعلقة بالتجارة في الطائرات المدنية والمشتريات الحكومية وكذا التجارة في منتجات الألبان، والتجارة في لحوم البقر، وهاتين الأخيرتين تم إلغائهما سنة 1997.[3]

وعليه فإن شمولية المنظمة العالمية للتجارة لكل هذه المجالات، والتي يغطي معظم مجالات التجارة الدولية، تسعى لتحرير التجارة الدولية إلى أقصى قدر ممكن من خلال إلغاء وتخفيض القيود الجمركية، والخضوع لآليات سيادة السوق الحرة، بالإضافة إلى المبادئ التي تعتمد عليها المنظمة وأهمها مبدأ المعاملة الوطنية، وكل هذا يؤدي إلى تكريس وتعميق العولمة[4] لاسيما من خلال اشتراط المنظمة العالمية للتجارة على الدول الجدد تعديل تشريعاتها الوطنية حتى لا تتعارض مع قواعد وأحكام المنظمة العالمية للتجارة، خاصة ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وخير مثال على ذلك، الصين التي تعتبر كدولة متقدمة في مجال الملكية الفكرية[5]، وهذا ما يظهر من خلال براءات الاختراع المسجلة والتقدم الذي عرفته في هذا

1 مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2006، ص18.

2 محمد دياب، مرجع سابق، ص 364.

3 ديب كمال، **منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية**، دار الخلدونية، طبعة 2015، ص 139.

4 ناصر دادي عدون، هناوي محمد، مرجع سابق، ص 81.

5 رمزي محمود، مرجع سابق، ص 85.

المجال، حيث أنها دخلت في مرحلة مفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة منذ سنة 1992 حتى سنة 2002، وذلك بسبب الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية عليها، والذي أدى بها إلى تعديل كلي لتشريعها الوطني في مجال الملكية الفكرية، وذلك حتى لا يتعارض مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما أدى ببعض الدول في التأخر في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، لا سيما الدول النامية، لكونها لا تزال تعرف تأخرا في مجال الملكية الفكرية، وأن انضمامها وتعديلها لقوانينها المتعلقة بهذه الأخيرة سينعكس عليها سلبا، وعليه فإن المنظمة العالمية للتجارة، من خلال تدخلها في سلطة تعديل القوانين الوطنية للدولة، فإنها بذلك تساهم في تفعيل و تعميق العولمة القانونية

المبحث الثالث: انعكاسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية على حجم التبادل و التكامل الاقتصادي

لقد اتجهت الكثير من الدول إلى إبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية كونها تعد واحدة من أبرز أدوات التعاون الاقتصادي في العالم الحديث. ولتسهيل حركة البضائع وتوسيع الأسواق بدأت الدول لبحث عن شركاء إقليميين لتقوية حضورها في الساحة الاقتصادية العالمية ومن هنا نتساءل إذا كانت هاته الاتفاقيات وسيلة فعالة لتعزيز التبادل التجاري أم لتعقيده؟

المطلب الأول: أثر الاتفاقيات على حجم التبادل التجاري

إن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تمثل آلية مرنة لتحقيق قدر من التكامل دون الحاجة إلى الالتزام بمعايير النظام التجاري متعدد الأطراف إذ أنها تلعب دور بارزا في دفع حركة التبادل التجاري بين الدول، وغالبا ما يكون الأثر الملموس هو ارتفاع حجم التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ويكون ذلك بـ:

الفرع الاول : تنشيط التجارة البيئية بين الأعضاء:

تؤدي الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى تنشيط ملموس في التجارة البينية، وقد أظهرت تجارب دولية عديدة ذلك فمثلا بعد توقيع اتفاقية الآسيان، شهدت التجارة بين أعضاءها ارتفاعا ملحوظا، حيث زادت من 19% من اجمالي تجارتهم الخارجية في التسعينات إلى أكثر من 25% خلال العقد الماضي، يعود هذا النمو إلى خفض الرسوم الجمركية، تسهيل الإجراءات وتعزيز الثقة بين الدول الأعضاء[1] أما في العالم العربي فقد ساهمت اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA) في رفع نسبة التبادل التجارية بين الدول الأعضاء بنسبة معتبرة على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية لا سيما في السلع الغذائية والصناعية، إلا أن

1 عبد الرحمان يسري، **النظام التجاري الدولي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص112.

الزيادة لم تكن التي يُطمح إليها وذلك بسبب العوائق في التنفيذ وغياب التنسيق الجمركي بين بعض الدول[1].

الفرع الثاني : خلق فرص جديدة للمؤسسات الاقتصادية:

توفر الاتفاقيات الإقليمية بيئة تجارية مرنة وأكثر استقرارا وتشجيعا للشركات حيث تنفتح المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة على أسواق جديدة أو تقوم بتوسيع انتاجها وطرحه في هذه الأسواق مما يعزز التنافسية فيما بينها ونموها اقتصاديا.

هذه المؤسسات كانت تعاني من صعوبة في التصدير بسبب التكاليف المرتفعة والإجراءات البيروقراطية لكن في ظل الاتفاقيات الإقليمية تصبح عملية التصدير أقل تعقيدا وأقل تكلفة.

مثلا: تشير تقارير البنك الافريقي للتنمية إلى أن انضمام بعض الدول إلى اتفاقية الكوميسيا سمح بزيادة عدد المؤسسات الصغيرة التي دخلت سوق التصدير بنسبة فاقت 30% خلال خمس سنوات فقط[2] .

الفرع الثالث : تحسين كفاءة التخصص وتقسيم العمل:

توجه الاتفاقيات التجارية الإقليمية قدرات الدول الأعضاء نحو إنتاج السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد ويساهم في تحسين الأداء الاقتصادي العام وبالتالي يخلق نوعا من التكامل بين الاقتصادات[3].

1 مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، **أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، جامعة الدول العربية، 2018. ص14.

2 African development Bank, SMEs and Regional integration,2019 report, p12.

3 عبد الرحمان يسري، **النظام التجاري الدولي**، مرجع سابق ، ص 210 .

الفرع الرابع : جذب الاستثمارات الأجنبية:

توفر الاتفاقيات التجارية الإقليمية بيئة تجارية أكثر استمرارا وشفافية مما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. وهذا ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال ويخلق فرص عمل وينقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء[1].

الفرع الخامس : تحويل التجارة:

رغم الإيجابيات قد تؤدي هذه الاتفاقيات إلى تحويل التجارة، حيث تتحول الواردات من الدول غير الأعضاء أكثر كفاءة إلى واردات من داخل التكتل، مما يُضعف مبدأ الكفاءة الاقتصادية على المستوى العالمي[2].

الفرع السادس : أثر الاتفاقيات على الدول النامية:

إن الدول النامية تواجه تحديات حقيقية، فهي لا تستفيد من الاتفاقيات إلا إذا استغلت مزايا الاتفاقيات ويتوقف ذلك على مدى قدرتها على تنفيذ إصلاحات اقتصادية وبناء قاعدة إنتاجية متينة[3]

ومن هنا نستخلص أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تحتاج إلى إدارة دقيقة وتخطيط استراتيجي لضمان تحقيق منافع تعود على جميع الأطراف المشاركة في تحمل فرص حقيقية لتعزيز التبادل التجاري.

المطلب الثاني: دور الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تسهيل التجارة الدولية أو عرقلتها.

1 عبد الرحمان، **النظام التجاري الدولي**، نفس المرجع ، ص 215 .

2 عبد الرحمان، **النظام التجاري الدولي** ، نفس المرجع ، ص218 .

3 عبد الرحمان، **النظام التجاري الدولي**، نفس المرجع ، ص 220 .

لقد أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية وسيلة رئيسية لتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فقد شهد العالم المعصر تزايدا ملحوظا في ابرام صفقة الاتفاقيات، ورغم ذلك فأنها لا تخلو من الآثار السلبية لعرقلة التجارة الدولية.

الفرع الاول : دور الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تسهيل التجارة الدولية:

ويتمثل في:

1-إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية:

من أهم أدوار الاتفاقيات التجارية الإقليمية تقليص أو الإلغاء التام للرسوم الجمركية وتوحيد الأنظمة الفنية والمواصفات مما يسهل انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء ويقلل من تكاليف المعاملات التجارية.

مثلا: اتفاقية الكوميسا خفضت الرسوم الجمركية بنسبة تزيد عن 90% من السلع المتبادلة بين شرق وجنوب افريقيا وبالتالي تجاوزت نسبة التبادل التجاري 60% بين سنتي 2000 و2015[1].

2-دعم الإنتاج المحلي وتحسين الكفاءة الاقتصادية:

تنمو وتتوسع الصناعات المحلية عند تسهيل الوصول إلى الأسواق مما يؤدي إلى رفع الكفاءة لاستخدام الموارد الطبيعية والبشرية وبذلك يعزز التنافسية في هاته الأسواق.

مثلا: بعدما انضمت دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي ساعدها هذا الأخير في تطوير صناعاتها ورفع جودة منتجاتها لتتناسب مع السوق الموحدة[2].

3- تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي:

إن أول خطوة نحو التكامل الاقتصادي هي الاتفاقيات مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي بين الدول، على سبيل المثال يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحويل منطقة التجارة

1 مجدي البسيوني، **منظمة التجارة العالمية والاقتصاد العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، 2015 ص 194.

2 عبد العزيز الشقير، **السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي**، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2016، ص 223.

الحرة إلى اتحاد جمركي بحلول 2030 وهو ما يعتبر السوق الموحدة الأكبر عالميا حيث عدد السكان[1].

4-جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

نظرا للقواعد الموحدة والاستقرار الذي يسود الدول الأعضاء في الاتفاقية التجارية الإقليمية، فإنها تصبح أكثر استقطابا لمستثمرين الأجانب من خلال توفير سوق إقليمي موحد. **مثلا:** زادت الاستثمارات في دول الكوميسا بنسبة 45% بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة داخل المنظمة حسب ما أشارت إليه بيانات البنك الافريقي[2].

الفرع الثاني : دور الاتفاقيات التجارية الإقليمية في عرقلة التجارة الدولية: ويكون ذلك من خلال:

1- تمييز تجاري واقصاء الدول غير الأعضاء: بسبب التفضيلات التجارية، تتحول التجارة من مصادر أكثر كفاءة إلى مصادر أقل كفاءة مما يؤثر سلبا على الدول غير الأعضاء، وهذا ما يعرف بتحويل التجارة (Trade divertion) على عكس خلق التجارة (Trade creation) التي تنتج عن تحسين الكفاءة العامة.

مثلا: بعد توقيع دول افريقيا الشرقية لاتفاقية "EAC" التي منحت أفضلية لمنتجات كينيا وتنزانيا، تأثرت صادرات الهند من الأدوية لدول شرق افريقيا رغم أن منتجاتها كانت أرخص[3].

2-تعددية الاتفاقيات وتضارب الالتزامات:

1 مروان عبد القادر، **التجارة الإقليمية والاندماج الاقتصادي**، الطبعة الأولى المركز الجامعي تمنراست، 2020 ص 111.

2مصطفى شوقي ،**سياسات التجارةالدولية في ظل التكتلات الاقتصادية** ,الالطبعة الاولى ,دار المعرفة ,الجزائر,2019,ص 233

3 عبد الحفيظ زروقي، **الاقتصاد الدولي وتحليل السياسات التجارية**، الطبعة الثالثة، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص 144.

إنّ تداخل القواعد والالتزامات المختلفة قد تتعارض ويجعل تنفيذ السياسات التجارية أكثر تعقيدا وذلك نتيجة إلى انتماء كثير من الدول إلى أكثر من تكتل.

مثلا: تعامل الجزائر مع اتفاقيات منفصلة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية، كما أنها عضو في اتفاقية التحاد المغاربي مما خلق تحديات مزدوجة[1].

3- غياب التكافؤ الاقتصادي بين الدول الأعضاء:

إن الدول القوية تكون أكثر استفادة من الاتفاقيات عندما تكون هناك فوارق كبيرة في القدرة الإنتاجية والبنية التحتية، بينما تواجه الدول الأضعف منافسة غير عادلة.

مثلا: تحتكر مصر والسعودية حصة الأسد من التبادل التجاري في المنطقة التجارة العربية الكبرى بينما تبقى الدول الضعيفة على الهامش مثل اليمن وجيبوتي[2].

4-إضعاف دور منظمة التجارة العالمية:

العمل الجماعي القائم على التعددية في منظمة التجارة العالمية قد تضعفه الاتفاقيات الثنائية والإقليمية مما يؤدي إلى انقسام النظام التجاري الدولي.

مثال: تم توقيع اتفاق الشراكة عبر الهادي (TPP) خارج إطار منظمة التجارة العالمية فهو يشمل قواعد تتجاوز ما هو منصوص عليه في اتفاقياتها مما أثار قلق الدول النامية[3].

يمكن القول إن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تمثل سلاح ذو حدين فكما أنها تسهم في الانفتاح التجاري والاستثماري على الساحة الدولية، من جهة أخرى تؤدي إلى وجود اختلالات هيكلية في العلاقات الدولية الاقتصادية، وإقصاء دول من النظام التجاري العالمي وعليه يجب أن يكون هناك تنسيق بين هذه الاتفاقيات ومنظمة التجارة العالمية ومراعاة البعد التنموي للدول الضعيفة.

---

1 نوال زروقي، **المنظمات الدولية والاقتصاد العالمي**، الطبعة الثانية، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص 190.

2 محمد بن طيب، **التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2013، ص 45.

3 سلطاني فيروز، **تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2018، ص 99.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتكتلات الاقتصادية

تمثل الاتفاقيات الإقليمية الإطار القانوني والمؤسساتي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة، فهي احدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها التكتلات الاقتصادية، فهو خطوة نحو التكامل الاقتصادي. حيث تخدم المصالح الاقتصادية المشتركة كذلك السياسات الجمركية.

الفرع الاول : التعريف بالمفاهيم الأساسية:

1- الاتفاقيات التجارية الإقليمية (Regional Trade Agreements):

هي معاهدات تبرم بين دولتين وأكثر داخل منطقة جغرافية معينة فهي تنص على تقليص أو إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية بهدف تسهيل التجارة البينية للدول أعضاء الاتفاقية.

وقد نصت منظمة التجارة العالمية على أن هذه الاتفاقيات لا يجب أن تخل بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (يعني أن أي ميزة تجارية تمنح لدولة يجب تعميمها على جميع الأعضاء)، لكن سمحت بها بشرط أن توجه نحو تحرير التجارة بشكل أوسع[1].

2- التكتلات الاقتصادية (Economic Blocs):

إن التحالفات الاستراتيجية بين مجموعة من الدول تعرف بالتكتلات الاقتصادية وذلك لغرض تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فهي تصل إلى مراحل عمل من التعاون نتيجة تطور الاتفاقيات التجارية الإقليمية، فهي شكل من أشكال التكامل فهي تبدأ بمنطقة التجارة الحرة لتصل إلى الاتحاد النقدي إلى أن تصبح فيدرالية سياسية كالاتحاد الأوروبي ومنطقة الآسيان جنوب شرق آسيا[2].

1 WTO (2020), World Trade report: Governement policie to promote innovation in the digital age. Generra: World Trade organization.

2 EL-Agree, A. M (2011), **the European Union: Economies and policies** (19th ed). Combridge: Cambridge University Press. P06.

الفرع الثاني : العلاقة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتكتلات الاقتصادية:

1- من الاتفاقية إلى التكتل:

تسلسل طبيعي أم تطور استثنائي: تعد الاتفاقية التجارية بمثابة مرحلة تحضيرية تسعى الدول من خلالها إلى تجربة التعاون التدريجي واختبار مدى استعداد الشركاء لتوسيع نطاق التكامل لاحقا فالعديد من الدراسات تشير إلى أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تمثل غالبا الخطوة الأولى لبناء التكتلات الاقتصادية ومن ثم تحقيق التكامل الاقتصادي[1].

على سبيل المثال عند أبرام الاتفاقية الاقتصادية للفحم والصلب في أوروبا كاتحاد ثم تطور تدريجيا عبر مراحل فأصبح نموذجا فريدا من نوعه لتكتل اقتصادي ونقدي وسياسي.

لكن هناك بعض الاتفاقيات تبقى في إطارها دون أن تتطور لتصبح تكتلات، فهذا الانتقال ليس مضمونا دائما ويعود ذلك إلى تفاوت مستويات التنمية بين الدول الأعضاء، وغياب الإرادة السياسية، كذلك تداخل المصالح الاقتصادية مع القوى الدولية الكبرى كل هذه الأسباب قد تعرقل مسارات التكتل[2].

2- التكامل التدريجي: كيف تتعمق الاتفاقيات لتصبح تكتلات أي تكامل ناجح يمر بمراحل شبه معيارية تبدأ بما يلي:

- **منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area):** ويتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية بين الأعضاء (اتفاقية نافتا(NAFTA)).

1 EL-Agree, A. P 122.

2 الغيومي، طارق عبد الرحمان، **الاقتصاد الإقليمي والنمو المتوازن**، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2018 ص 79.

- **إتحاد جمركي (Customs Union):** ويتم فيها توحيد التعرفة الجمركية تجاه الخارج مثلما في الإتحاد الجمركي لدول جنوب إفريقيا.
- **سوق مشتركة (Common market):** انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بحرية مثل الاتحاد الأوروبي في مرحلة مبكرة.
- **إتحاد إقتصادي ونقدي (Economic and Monetary Union):** ويكون فيه توحيد العملة وجميع السياسات الاقتصادية مثل عملة الإتحاد الأوروبي الموحدة وهي اليورو.
- **التكامل الكامل أو الفيدرالية الاقتصادية:** وفي هاته المرحلة يكون اندماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية وممكن حتى السياسية وإن كانت نادرة نوعا ما.

ونستخلص من هذا كله أن الاتفاقيات تمثل الأرضية الضرورية واللازمة لبلوغ التكتل ولكن ليست كافية لوحدها إلا إذا توفرت ظروف تنموية وتشريعية ومؤسسية داعمة[1].

الفرع الثالث : الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعلاقة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتكتلات الاقتصادية:

من خلال تجارب الدول والمقارنة فيما بينها تبين أن العلاقة بين الاتفاقيات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية إيجابيات لها أثر وضح وإيجابي على التجارة الدولية وعلى الرغم من الإيجابيات التي سنتطرق لها فإن التدرج من الاتفاقية إلى التكتل لا يخلو من المخاطر والتحريات.

1-إيجابيات العلاقة بين الاتفاقيات والتكتلات:

أن التدرج من الاتفاقيات إلى التكتلات يحمل عدة منافع للدول الأعضاء بينها:

- توسيع السوق الإقليمية وزيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة.

1 Hooghe, L., & Marks, G. Multi-level Governance and European integration Lanham & Rowman & Littlefield. 2001, p 144.

- تحسين القدرة التفاوضية الجماعية أي أن الدول الأعضاء في التكتل عندما تتحدث بصوت واحد فإنه يكون لها قدرة تفاوضية أكبر مع القوى الاقتصادية الكبرى أو داخل المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية.
- تدعيم الأمن الاقتصادي وتقليل التبعية الخارجية إذ يمكن للدول أن تنوع شركاءها التجار بين داخل التكتل نفسه، فيقلل من هشاشتها أمام التقلبات الخارجية أو تقلبات سلاسل الامداد العالمية مثلمها حصل في جائحة كوفيد 19.[1]

2-تحديات ومخاطر العلاقة بين الإتفاقيات والتكتلات:

على الرغم من الإيجابيات الناتجة عن العلاقة بين الاتفاقيات والتكتلات فإنه هناك مخاطر محتملة ترتبط بعدم تكافؤ الواقع السياسي والاقتصادي للدول الأعضاء.

- غياب التوازن في المكاسب الاقتصادية، قد تتعرض الدول ذات اقتصاد ضعيف لخسائر تجارية لعدم قدرتها على المنافسة داخل التكتل.
- حساسية مسألة السيادة الوطنية: كلما شمل التكامل الاقتصادي الاتحاد النقدي أو السياسي، زادت المخاوف لدى بعض الدول من فقدان السيطرة على سياستها الداخلية كما حصل للمملكة المتحدة بإنسحابها من الإتحاد الأوروبي.
- تأثير سلبي محتمل على النظام التجاري العالمي.

أشار الاقتصادي (Bhagwati) إلى أن ازدياد عدد الاتفاقيات قد يؤدي إلى ضعف النظام التجاري متعدد الأطراف، إذ تنتج عنه شبكات معقدة من الامتيازات والمعايير المزدوجة، مما يخلق «تميزا تجاريا، يتعارض مع مبادئ العدالة والمساواة في منظمة التجارة العالمية»[2].

1 Venables, A-J Winners and losers from regional integration agreements. The Economic journal, 2003 P747-761

2 Bhagwati, j. **Termites in the Trading system: How Preferential agreements indermine Free Trode,** oxford, oxford university Press, 2008.

نستخلص مما سبق أن العلاقة بين الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية تتطلب مسارا تدريجيا من بناء الثقة وتوحيد السياسات تدريجيا فهي إذن غير مضمونة فنجاح التكتلات مرهون بمدى التزام الدول الأعضاء بتحقيق مصالح جماعية ووجود إرادة سياسية.

خلاصة الفصل الأول

يظهر هذا الفصل أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية أصبحت أداة فعالة تلجأ إليها الدول لتعزيز مكانتها الاقتصادية في ظل عالم تتزايد فيه التكتلات وقد تناولنا من خلاله المفاهيم الأساسية للاتفاقيات وأنواعها وأهدافها دوافع الانضمام إليها إلى جانب علاقتها بالتجارة الدولية، بما يكشف عن تأثيرها المتباين بين الدول.

وبصفتنا باحثين مهتمين بفهم هذه الديناميكيات فإن الإطار النظري خطوة أولى لفهم أعمق سيكتمل لاحقا بتحليل تطبيقي يعكس واقع التجارب الاقليمية وتأثيرها على التجارة الدولية.

الفصل الثاني

واقع التجارة الخارجية

لرومانيا قبل و بعد الانضمام

الى الاتحاد الاوروبي فترة

2000-2024م

المبحث الأول: تطور المبادلات التجارية الخارجية لرومانيا بعد الانضمام (2000 – 2024)

تقع دولة رومانيا في جنوب شرق أوروبا، عاصمتها بوخارست، ويبلغ عدد سكانها نحو 19 مليون نسمة. بدأت مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي بعد سقوط الشيوعية عام 1989، ووقّعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 1993.

انضمت رسميًا إلى الاتحاد الأوروبي في 1 يناير 2007، بعد تنفيذ إصلاحات في الاقتصاد، ومكافحة الفساد. وساهم الانضمام في تعزيز تجارتها واستقطاب الاستثمارات، رغم بعض التحديات المستمرة.

يشكل تحليل تطور التجارة الخارجية لرومانيا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي خطوة أساسية لفهم الأثر الفعلي لهذا الانضمام على أدائها الاقتصادي. فمن خلال تتبع مؤشرات الصادرات، الواردات، والميزان التجاري خلال الفترة 2000–2024، يمكن تقييم مدى تحسن اندماجها في السوق الأوروبية، واستخلاص طبيعة التحولات التي مست بنيتها التجارية

المطلب الأول: تطور حجم الصادرات والواردات (2000–2024)

تُعد دراسة تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2000–2024 مدخلًا مهمًا لفهم تأثير انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي على تجارتها الخارجية، حيث يعكس هذا التطور حجم التغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الروماني في ظل الانفتاح على السوق الأوروبي.

الجدول رقم (1): تطور الصادرات والواردات الرومانية (2000–2024) بالمليار يورو

السنة	الصادرات (مليار يورو)	الواردات (مليار يورو)	العجز التجاري (مليار يورو)
2000	10.0	12.5	−2.5
2005	20.0	26.0	−6.0
2007	28.5	35.0	−6.5
2010	35.0	45.0	−10.0
2015	55.0	70.0	−15.0
2024	60.0	75.0	−15.0

المصدر:

Eurostat. (2025). International trade in goods – Romania (Annual data), Table . Luxembourg: Publications Office of the European Union. Retrieved from https://ec.europa.eu/eurostat/web/international-trade-in-goods/database

الشكل (2) : تطور الصادرات والواردات الرومانية (بالمليار يورو)

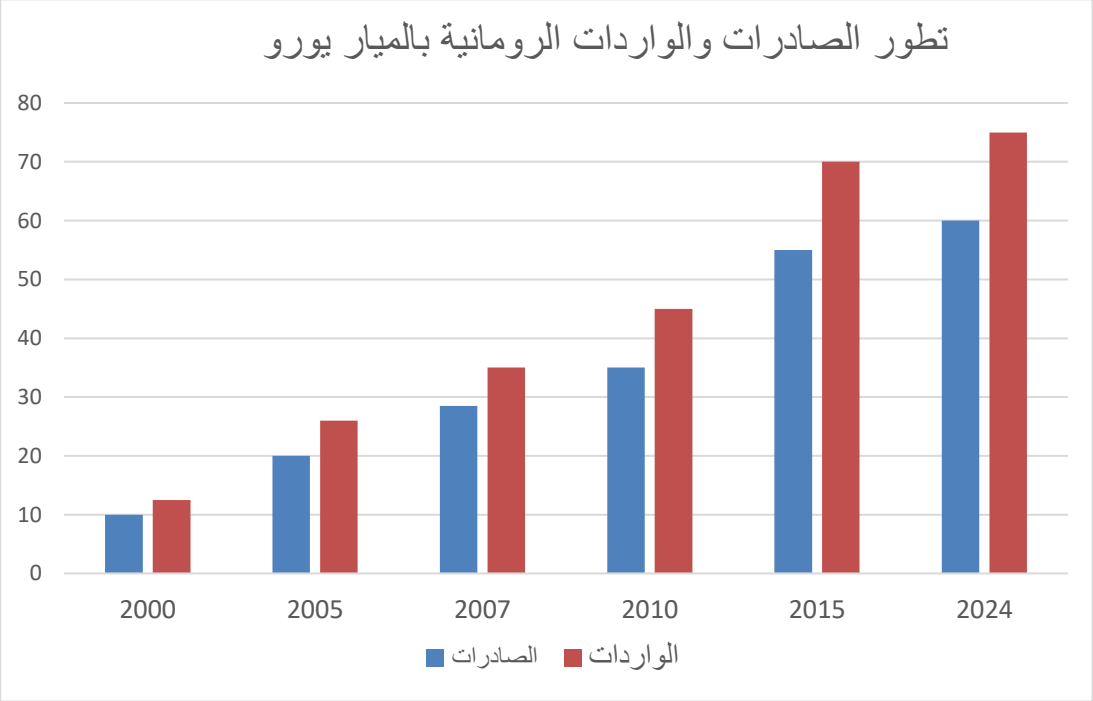

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (1)

التحليل التفصيلي:

في بداية الألفية الجديدة، كانت التجارة الخارجية لرومانيا محدودة مقارنة بالدول الأوروبية المتقدمة، حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات في عام 2000 مبلغ 10 مليار يورو، مقابل واردات بقيمة 12.5 مليار يورو، ما أدى إلى عجز تجاري قدره 2.5 مليار يورو. هذا يدل على هشاشة البنية الاقتصادية في تلك الفترة، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الرومانية مع اقتراب انضمام رومانيا للاتحاد الاوروبي، بدأت تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتجارية عميقة ساهمت في توسيع ا لانفتاح على السوق الأوروبية، مما ادى الى تضاعف قيمة الصادرات إلى 20 مليار يورو في 2005. بعد الانضمام الرسمي في 2007، شهدت الصادرات قفزة نوعية، حيث استفادت المؤسسات الرومانية من إزالة الحواجز الجمركية، وتحسين شروط النفاذ إلى أسواق أوروبا الغربية. وبلغت قيمة الصادرات 60 مليار يورو بحلول 2024، بينما ارتفعت الواردات إلى 75 مليار يورو. ورغم هذا التحسن، ظل الميزان التجاري في حالة عجز مزمن، بلغ ذروته سنة 2020 و2024 عند مستوى 15 مليار يورو

ما يشير إلى اختلال في بنية الاقتصاد الروماني، وتبعية للمواد والمنتجات المستوردة، خاصة في قطاعي الطاقة والمعدات الصناعية.

المطلب الثاني: معدل النمو السنوي المتوسط للصادرات والواردات

لا يقتصر تقييم الأداء التجاري للدول على القيمة الإجمالية للصادرات والواردات فقط، بل يتطلب أيضًا تتبع معدلات النمو السنوي التي تعكس مدى استجابته للمتغيرات الإقليمية والدولية. في هذا السياق، يُعد تحليل معدل النمو السنوي لتجارة رومانيا أداة مهمة لفهم تأثير انضمامها إلى الاتحاد.

الجدول (2): معدل النمو السنوي المتوسط للصادرات و الواردات (%)

الفترة الزمنية	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الواردات
2006 – 2000	5.0%	6.0%
2013 – 2007	7.0%	8.0%
2024 – 2014	6.0%	5.5%

المصدر:

Eurostat. (2025). Trade Growth Rate Statistics for Romania (2000–2024). Retrieved from https://ec.europa.eu/eurosta Eurostat (2025

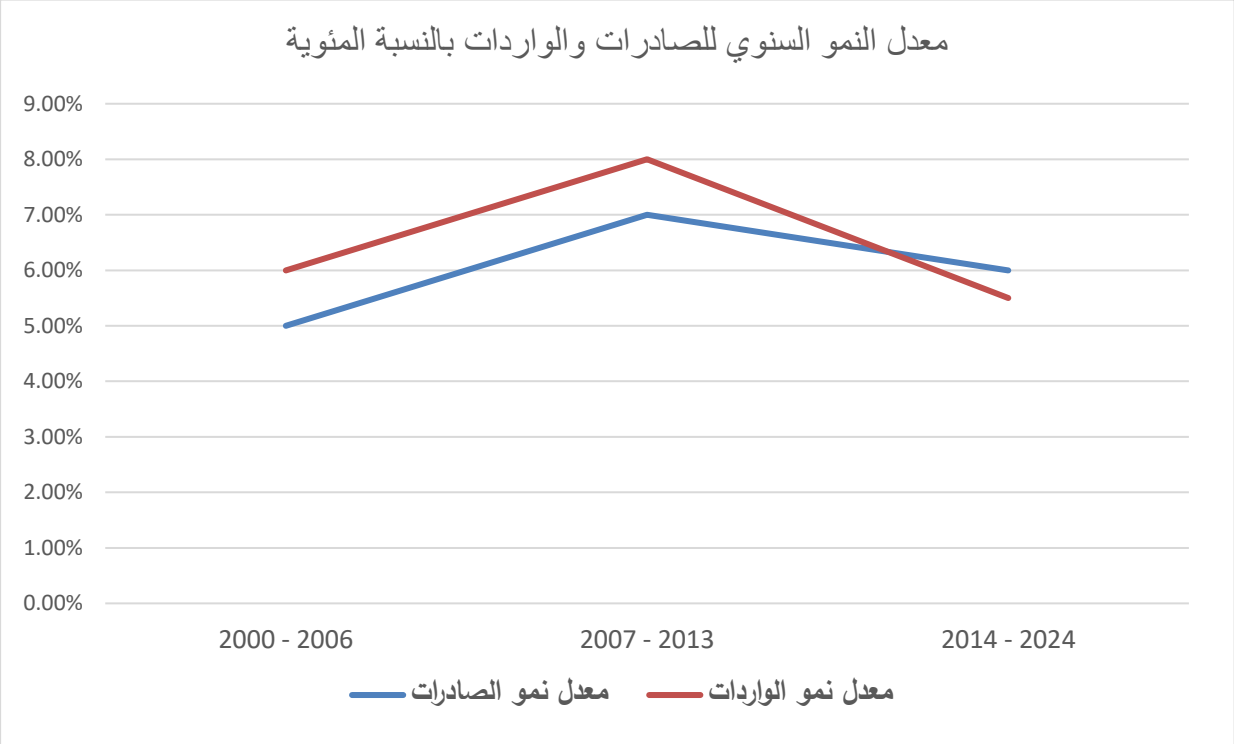

الشكل (3) : معدل النمو السنوي للصادرات والواردات

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (2)

تحليل تفصيلي:

في الفترة 2000–2006، سجلت الصادرات نموًا سنويًا بـ 5% مقابل 6% للواردات، ما يعكس استعدادً رومانيا لخوض تجربة الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بعد الانضمام (2007–

2013)، ارتفعت معدلات النمو إلى 7% للصادرات و8% للواردات، وذلك نتيجة إلغاء الحواجز الجمركية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، وانفتاح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الرومانية، أما بين 2014–2020، فقد تباطأ النمو إلى 4.5% و4.8% على التوالي، متأثرًا بالأزمات الاقتصادية كأزمة الديون وازمة البريكست وجائحة كوفيد–19، ما يبين ان الاقتصاد أصبح أكثر نضوجا نسبيا، وفي الفترة الأخيرة 2021–2024، استقرت المعدلات عند 6.0% للصادرات و5.5% للواردات، ما يدل على التغلب على الازمات الاقتصادية والجائحة، لكنه يتحتم على رومانيا ضرورة تعزيز الإنتاجية والابتكار المحلي.

يشير تطور معدلات النمو السنوي المتوسط للصادرات والواردات لرومانيا في فترة (2000–2024) الى تحسن تدريجي رغم الازمات وان انضمام رومانيا للاتحاد الأوروبي شكّل محفزًا قويًا للتجارة الخارجية في المدى القصير، لكن استمرار النمو يتطلب إصلاحات أعمق في هيكلة الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الميزان التجاري لرومانيا فترة (2000–2024)

ان الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس توازن الأداء التجاري الخارجي للدولة. ويُقاس بالفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة. في حالة رومانيا، يُعد هذا المؤشر أداةً هامة لتقييم تأثير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على قدرة الاقتصاد الوطني تحقيق فائض تجاري أو استمرار العجز.

الجدول (3) : الميزان التجاري لرومانيا فترة (2000-2024) بالمليار يورو

السنة	الميزان التجاري (مليار يورو)
2000	−2.5
2005	−6.0
2007	−6.5
2010	−10.0
2015	−14.0
2020	−15.0
2024	−15.0

المصدر:

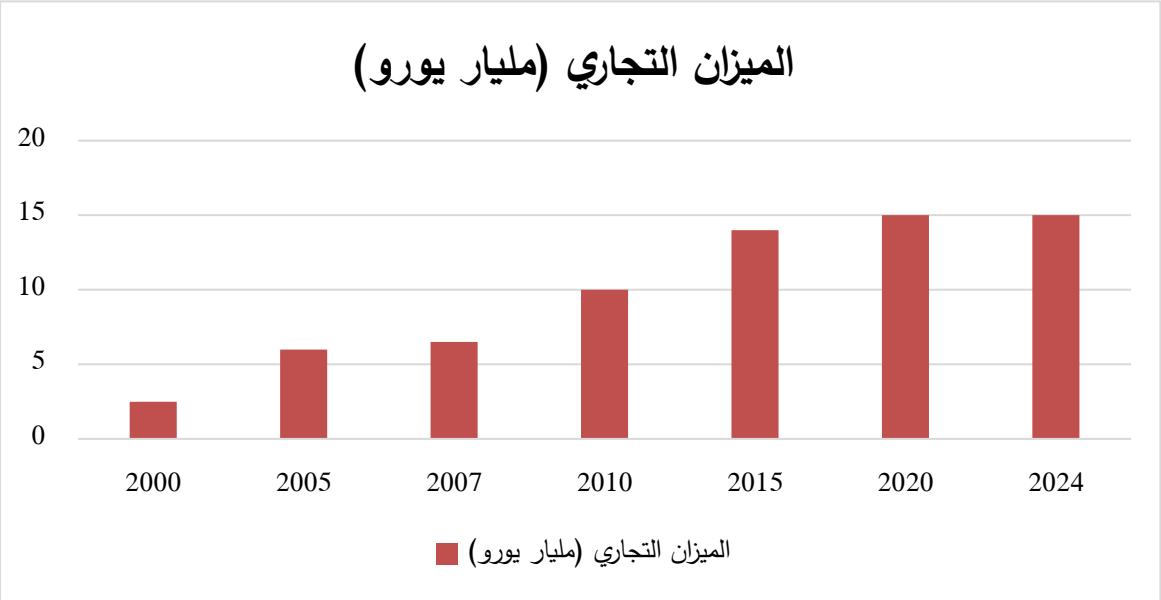

الشكل (4) : الميزان التجاري لرومانيا فترة (2000−2024) بالمليار يورو

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (3)

التحليل التفصيلي:

يتضح من بيانات الجدول أن الميزان التجاري الروماني ظل في حالة عجز مزمن طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024. فقبل الانضمام، كان العجز التجاري محدودًا نسبيًا (−

2.5 مليار يورو سنة 2000)، إلا أن هذا العجز أصبح أكبر تدريجيًا ليبلغ −6.0 مليار يورو سنة 2005، وهي السنة التي سبقت الانضمام الرسمي للاتحاد الاوروبي

مع دخول رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2007، شهدت البلاد زيادة في حجم التبادلات التجارية، لكن ذلك لم يمنع عجز الميزان التجاري، حيث ارتفع العجز إلى −6.5 مليار يورو في نفس العام. واستمر هذا العجز مع زيادة الاعتماد على الواردات، خصوصًا من الدول الأوروبية الصناعية، ليبلغ العجز −10 مليار يورو في 2010.

بحلول سنة 2015، تفاقم العجز إلى −14 مليار يورو، ويبدو أن الطابع الاستهلاكي للاقتصاد، إلى جانب محدودية الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، قد ساهما في استمرار هذا الاتجاه. وفي السنوات الأخيرة، وبالرغم من نمو الصادرات، فقد استقر العجز التجاري عند −15 مليار يورو في كل من 2020 و2024، مما يدل على تراجع فعالية الصادرات في تقليص الفجوة التجارية.

ان العجز المزمن والمستمر في الميزان التجاري لرومانيا رغم مرور أكثر من 17 سنة على انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي والذي توضحه البيانات ادى الى اتساع الفجوة التجارية رغم التحسن في حجم الصادرات، فإن وتيرة نمو الواردات كانت أسرع وأكبر، هذا يدل على اعتماد رومانيا على الاستيراد بشكل مفرط وضعف المنافسة الداخلية خصوصاً في القطاعات الحيوية كالتجهيزات الصناعية والطاقة، ولذلك، يبقى التحدي الأبرز أمام رومانيا هو إعادة هيكلة بنيتها الإنتاجية وتعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، لتحقيق توازن تجاري مستدام في المستقبل.

المبحث الثاني: التحولات في الهيكل السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية لرومانيا (2000–2024)

شهدت رومانيا تحولات جوهرية في هيكل تجارتها الخارجية منذ انضمامها الى الاتحاد الاوروبي سنة 2007 سواء من حيث نوعية السلع المتبادلة أو الشركاء التجاريين. يهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه التحولات لفهم مدى تكامل الاقتصاد الروماني مع السوق الأوروبية والعالمية.

المطلب الأول: التحولات في الهيكل السلعي للصادرات

يُعد تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية مؤشرًا هامًا لفهم مدى تطور اقتصاد رومانيا وقدرته على مجارات المتغيرات العالمية. يُظهر هذا التحليل تطور صادرات وواردات رومانيا من حيث نوعية السلع وقيمتها خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024.

جدول (4): تطور الهيكل السلعي للصادرات الرومانية (2000–2024)

السنة	الآلات ومعدات النقل	المنتجات الزراعية والمواد الغذائية	المنتجات الكيماوية	السلع المصنعة الأخرى	الوقود والمواد الخام
2000	15%	30%	10%	25%	20%
2010	25%	20%	15%	30%	10%
2024	35%	10%	20%	25%	10%

المصدر:

Eurostat. (2025). Romania Trade by Partner Country (2000–2024) Retrieved from https://ec.europa.eu/eurostat

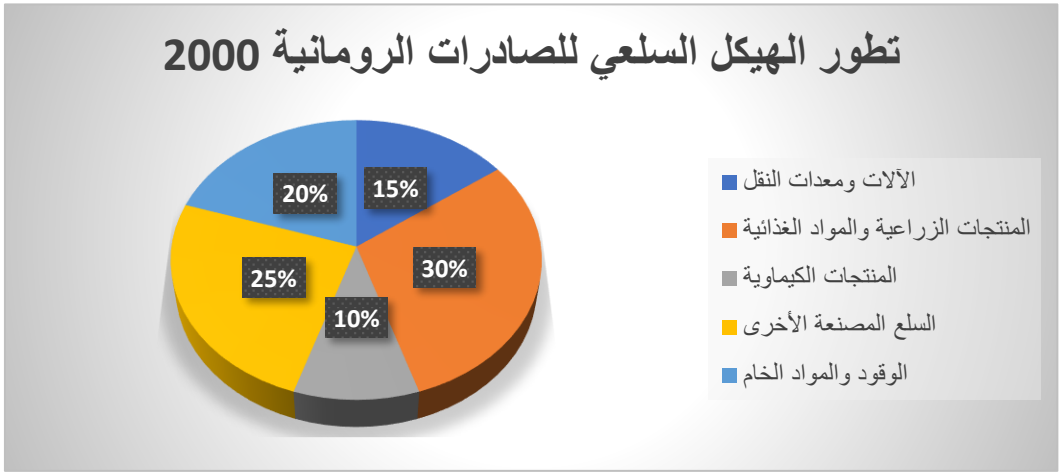

الشكل (5) : تطور الهيكل السلعي للصادرات الرومانية 2000

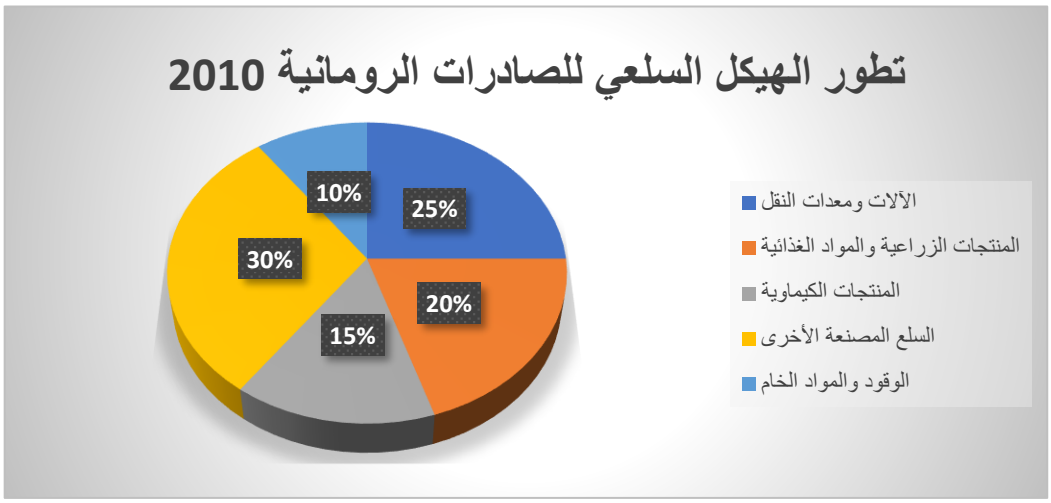

الشكل (6): تطور الهيكل السلعي للصادرات الرومانية 2010

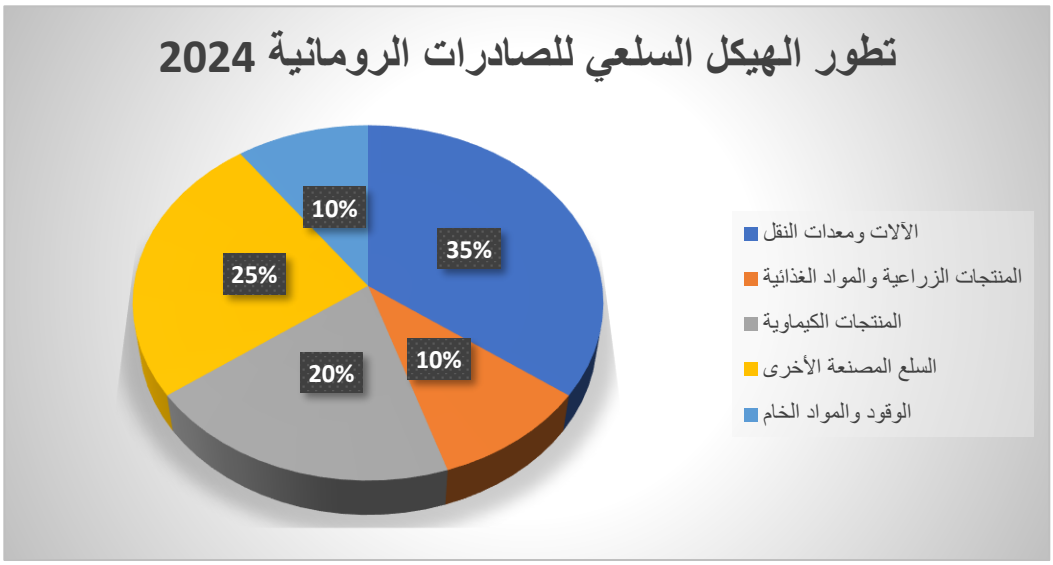

الشكل (7): تطور الهيكل السلعي للصادرات الرومانية 2000

تحليل تفصيلي:

الآلات ومعدات النقل: ارتفعت نسبتها من 15% في عام 2000 إلى 35% في عام 2024، مما يدل على تطور القطاع الصناعي وزيادة القيمة المضافة للصادرات.

المنتجات الزراعية والمواد الغذائية: انخفضت من 30% إلى 10%، مما يدل تراجع الزراعة والمنتجات الغذائية واعتماد الاقتصاد الروماني على الاستيراد لتلبية الاستهلاك المحلي كذلك تركيزه على تطوير القطاع الصناعي

المنتجات الكيماوية: شهدت زيادة ملحوظة، من 10% سنة 2000 الى 20% سنة 2024 مما يشير إلى نمو الصناعات الكيماوية.

بالنسبة للوقود والمواد الخام: انخفضت من 20% قبل انضمام رومانيا الى الاتحاد الاوروبي وبدأت بالانخفاض الى 10% في2010 لتبقى ثابتة الى غاية 2024 وهذا التراجع ايجابيا لان الاقتصاد الروماني توجه لتطوير التصنيع

السلع المصنعة الأخرى: شهدت ارتفاعا ملحوظا بعد انضمام رومانيا الى الاتحاد الاوروبي مما يشير الى اتجاهها نحو التصنيع والتنويع الصناعي وهو مؤشر ايجابي في تقييم اداء الاقتصاد

تعكس هذه التحولات تطور الاقتصاد الروماني نحو التصنيع والتكنولوجيا، مما يُظهر نجاح سياسات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للبلاد.

المطلب الثاني: التحولات في الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية

يُظهر تحليل الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية كيف تغيرت وجهات الصادرات والواردات الرومانية خلال الفترة المدروسة، مما يعكس التوجهات الاستراتيجية للبلاد.

جدول (5): تطور الهيكل الجغرافي للصادرات الرومانية (2000–2024)[1]

الشريك التجاري / السنة	الاتحاد الأوروبي	آسيا	أمريكا الشمالية	افريقيا وأمريكا اللاتينية
2000	55%	15%	10%	20%
2010	65%	10%	8%	17%
2024	75%	8%	5%	12%

المصدر: Eurostat. (2025). Romania Trade by Partner Country (2000–2024) Retrieved from https://ec.europa.eu/eurostat

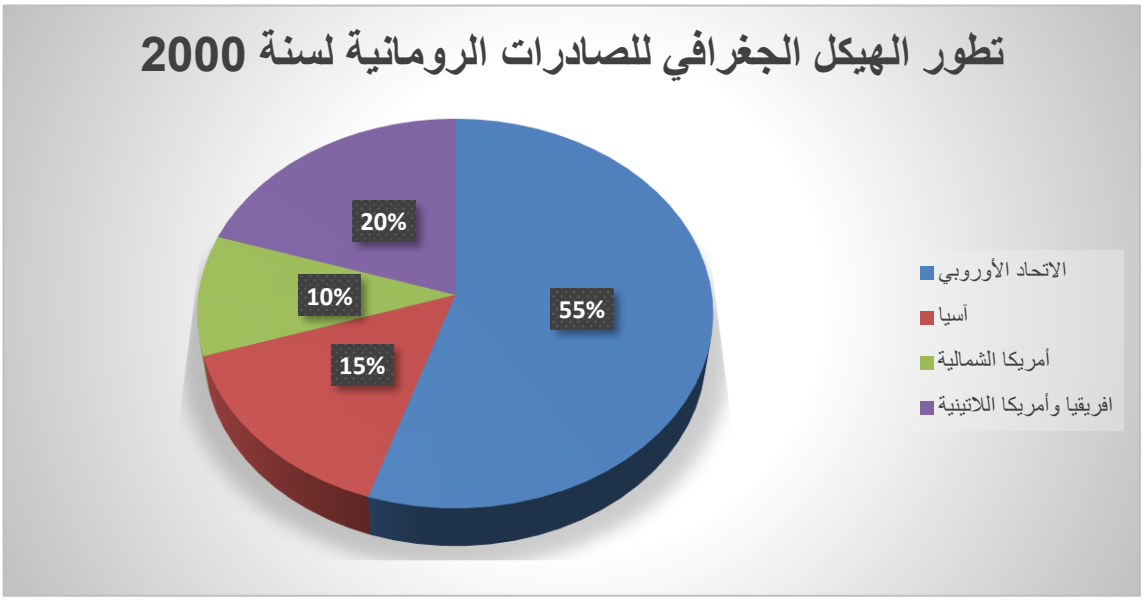

الشكل (8) : تطور الهيكل الجغرافي للصادرات الرومانية لسنة 2000

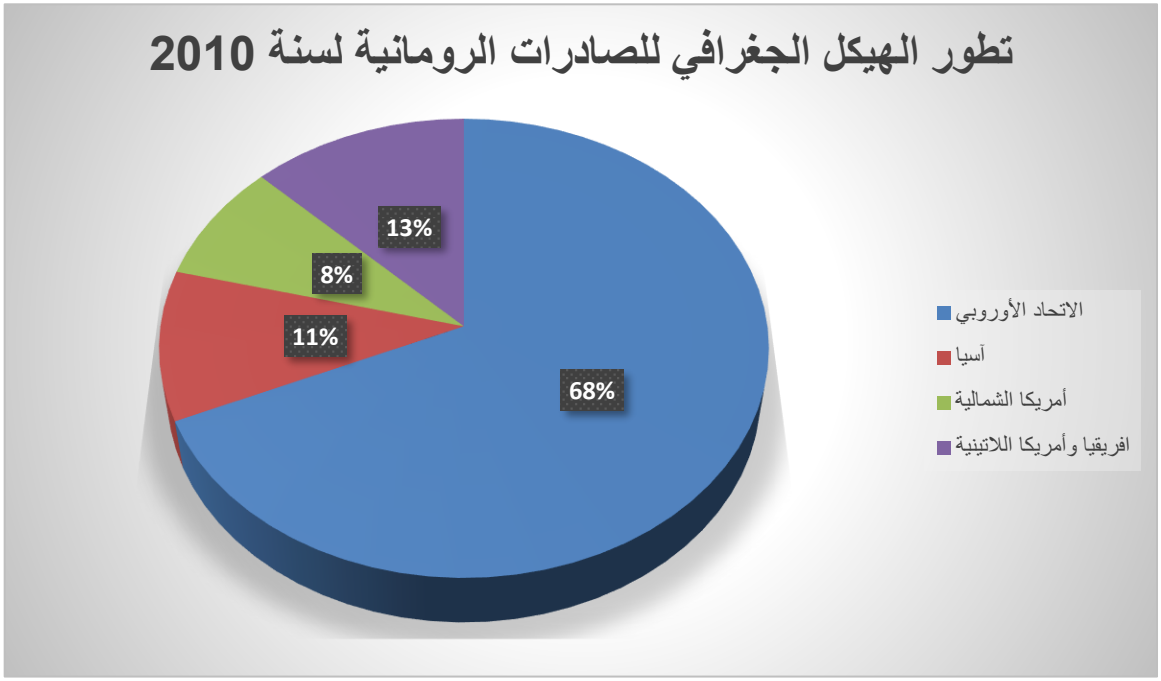

الشكل (9) : تطور الهيكل الجغرافي للصادرات الرومانية لسنة 2010

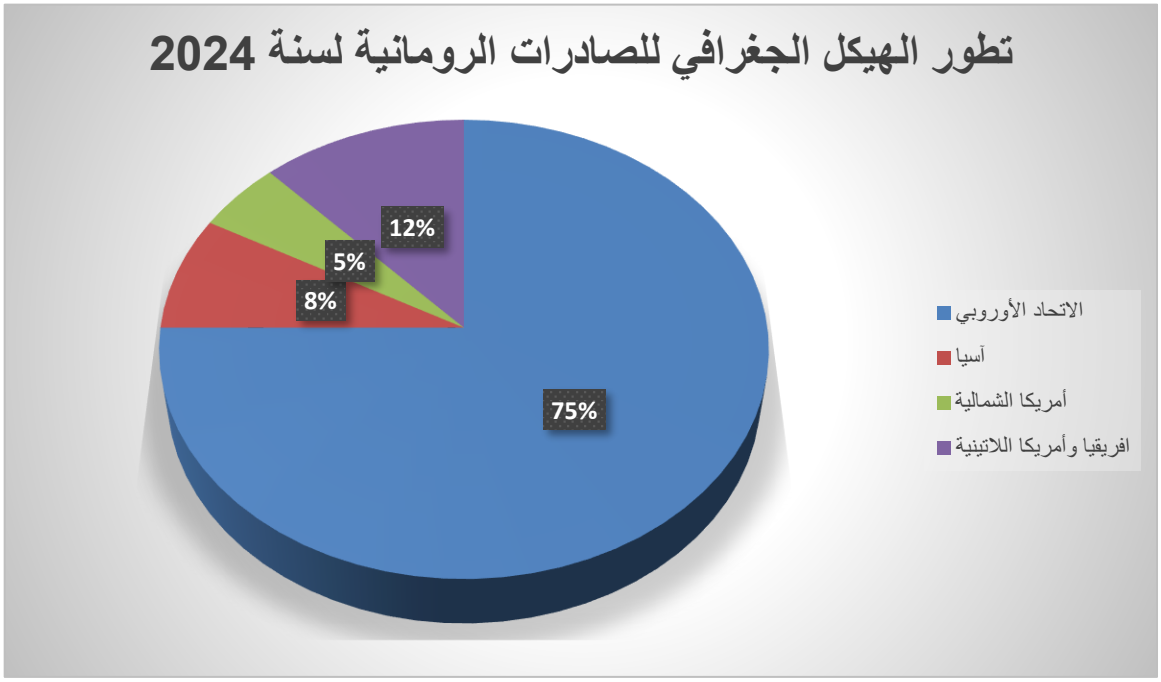

الشكل (10) : تطور الهيكل الجغرافي للصادرات الرومانية لسنة 2024

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على جدول (5)

التحليل التفصيلي:

1- تصاعد الأهمية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي (2000–2024):

ارتفعت نسبة صادرات رومانيا نحو الاتحاد الأوروبي من 55% عام 2000 إلى 75% عام 2024. هذا النمو يعكس: اندماجًا اقتصاديًا عميقًا بعد الانضمام الرسمي للاتحاد في 2007.

استفادة رومانيا من الاتفاقيات الجمركية الموحدة وسياسات السوق المشتركة. تحسن جودة للمنتجات الرومانية وتنافسيتها في السوق الأوروبية.

2- تراجع الشراكات التجارية مع آسيا وأمريكا الشمالية:

انخفضت حصة آسيا من 15% إلى 8%، وأمريكا الشمالية من 10% إلى 5%. هذا التراجع يعود الى ارتفاع تكاليف النقل نظرا لبعد المسافة تركيز رومانيا على التكامل الإقليمي بدلاً من التوسع في أسواق بعيدة. المنافسة الشديدة من دول آسيوية أكثر تطورًا في الصناعات التكنولوجية.

3-نقص الحصة أفريقيا وأمريكا اللاتينية:

تراجعت من 20% إلى 12% خلال نفس الفترة. رغم أهمية هذه الأسواق كسوق نامية، إلا أن الأولويات التجارية الرومانية ظلت منصبة على الاتحاد الأوروبي. ضعف الروابط الاقتصادية والتاريخية مع هذه المناطق مقارنة بدول أوروبا الغربية.:

التحول الجغرافي في صادرات رومانيا يعكس استراتيجية واضحة لتكثيف التبادل مع الاتحاد الأوروبي، وهو أمر منطقي نظرًا للعلاقات السياسية والاقتصادية المتشابكة وسهولة الوصول إلى السوق الأوروبية. لكن تبقى مخاطر الاعتماد المفرط على سوق واحدة، يستلزم تنويع الشراكات الخارجية لضمان النمو الاقتصادي المستمر ومواجهة الأزمات المستقبلية.

تشير التحولات في الهيكلين السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية لرومانيا إلى نجاح البلاد في إعادة توجيه اقتصادها نحو التصنيع والتكنولوجيا، وتعزيز علاقاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي. تُظهر هذه التغيرات الأثر الإيجابي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الروماني، وتؤكد أهمية تطوير السياسات الاقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الثالث: مقارنة تطور التجارة الخارجية لرومانيا مع الاتحاد الاوروبي وباقي الشركاء الاقتصاديين فترة (2006-2024)

يُعد انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي نقطة تحول لانتعاش اقتصادها واندماجه مع الاقتصاد العالمي. فبعد التحاقها بالتكتل الأوروبي استفادت من امتيازات السوق الموحدة، والانخراط الفعلي في ديناميكية التبادل التجاري الدولي.

يسعى هذا المبحث إلى تحليل الأثر الكمي والنوعي لانضمام رومانيا على تجارتها الخارجية من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2007-2024)، مع مقارنة أدائها بدول إقليمية أخرى.

المطلب الأول: تطور المبادلات التجارية لرومانيا مع دول الاتحاد الأوروبي

قبل انضمامها الرسمي في 2007، واجهت رومانيا تحديات اقتصادية وبنيوية حدّت من انسيابية تجارتها الخارجية. إلا أن عضويتها في الاتحاد أفرزت تحولات جوهرية أثمرت عن زيادة في حجم المبادلات التجارية لرومانيا مع الاتحاد الأوروبي

التحليل التفصيلي:

تحليل المبادلات التجارية لرومانيا مع دول الاتحاد:

من خلال التحليل السابق للمبادلات التجارية لرومانيا مع دول الاتحاد الاوروبي استخلصنا ما يلي:

ارتفعت صادرات رومانيا نحو دول الاتحاد الأوروبي من 10.5 مليار يورو في 2000 إلى 86.3 مليار يورو في 2024. هذا النمو يشير الى ان رومانيا دخلت الاسواق الاوروبية بقوة بعد انضمامها الى الاتحاد الاوروبي بفضل إزالة الرسوم الجمركية والحواجز التقنية.

الواردات من الاتحاد الأوروبي: ارتفعت الواردات من 12.7 مليار يورو في 2000 إلى 89.5 مليار يورو في 2024، ما يشير إلى تكامل متزايد في سلاسل الإمداد الأوروبية، خاصة في قطاعات الميكانيك والإلكترونيات والمعدات الصناعية.

الميزان التجاري: رغم أن الميزان التجاري ظل يميل للعجز، إلا أن الفجوة تقلصت بمرور السنوات نتيجة لتحسن تنافسية المنتجات الرومانية.

العوامل المحفزة:

- استفادة رومانيا من اعانات الاتحاد الاوروبي، استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات التصدير.
- اندماج الصناعات الرومانية في سلاسل الإنتاج الأوروبية (خاصة مع ألمانيا، فرنسا، إيطاليا).

المطلب الثاني: تطور المبادلات التجارية الخارجية لرومانيا مع الشركاء من خارج الاتحاد الأوروبي (الصين، روسيا، تركيا) (2000-2024)

رغم اندماج رومانيا مع دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن شركاءها الاقتصاديين من خارج الاتحاد، وعلى رأسهم الصين وروسيا وتركيا، يمثلون أطرافاً رئيسية في تجارتها الخارجية. فهذه الدول تربطها برومانيا مصالح اقتصادية متنوعة كتبادل المواد الأولية والمنتجات الصناعية، فضلاً عن أدوارها الجيوسياسية المؤثرة. سنحاول في هذا المطلب تحليل تطور المبادلات التجارية بين رومانيا وهذه القوى الثلاثة خلال الفترة (2000-2024).

الجدول (6) مؤشرات المبادلات التجارية بين رومانيا والشركاء خارج الاتحاد

السنة	الصين (مليار يورو)		روسيا (مليار يورو)		تركيا (مليار يورو)		إجمالي المبادلات مع الثلاثي (مليار يورو)
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	
2000	0.3	0.5	0.7	1.2	0.6	0.8	3.1
2005	0.8	1.5	1.2	2.0	1.1	1.6	8.2
2007	1.3	2.5	1.8	3.2	1.5	2.1	12.4
2010	2.0	3.6	2.3	4.5	2.1	2.9	17.4
2015	3.5	5.2	2.8	5.6	3.3	3.8	24.2
2020	5.2	7.4	3.1	6.2	4.6	5.2	31.7
2024	6.1	8.9	2.9	5.8	5.4	6.3	35.4

المصدر: Eurostat. (2024). Trade in goods by partner country [online database]. Retrieved from https://ec.europa.eu/eurostat

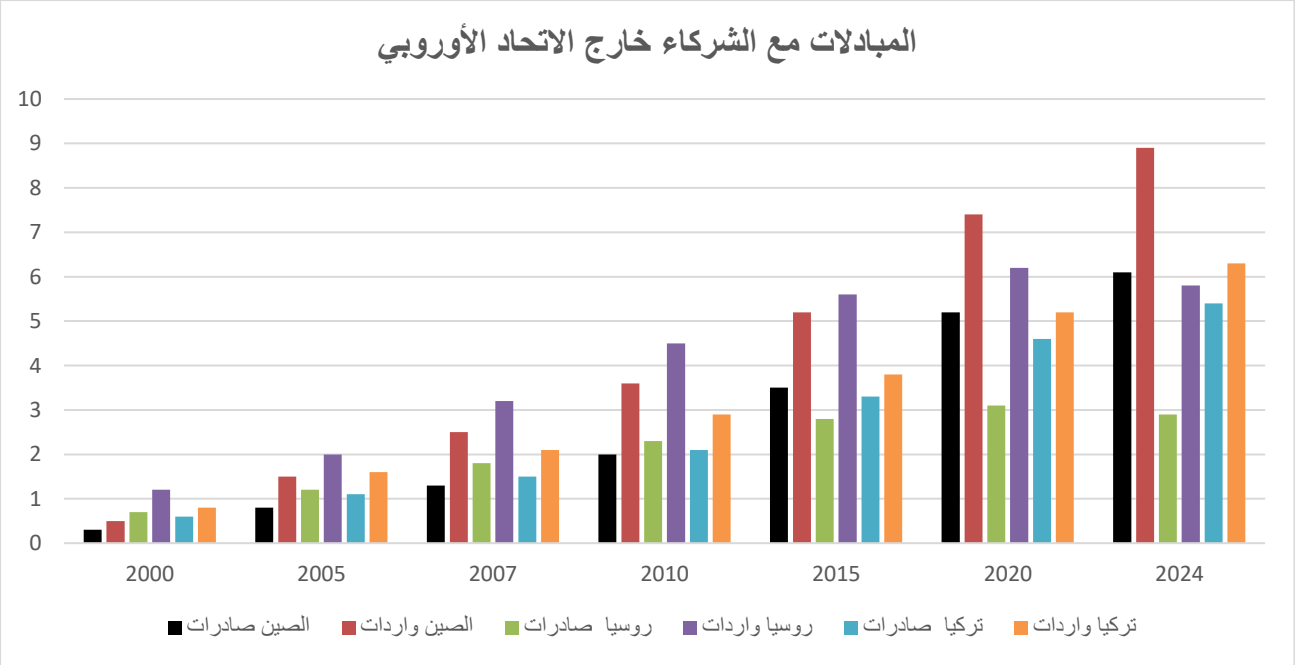

الشكل (11): المبادلات التجارية مع الشركاء خارج الاتحاد الاوروبي

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (6)

تحليل المبادلات مع الشركاء خارج الاتحاد الأوروبي (الصين، روسيا، تركيا):

الصين: شهدت المبادلات مع الصين نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت الصادرات من 0.3 مليار € في 2000 إلى 6.1 مليار € في 2024، في حين قفزت الواردات من 0.5 مليار € إلى 8.9 مليار €. رغم العجز التجاري، هناك تحسن ملحوظ في الصادرات بفضل المنتجات ذات القيمة المضافة.

روسيا: العلاقات التجارية مع روسيا اتسمت بعدم الاستقرار بسبب الأزمات الجيوسياسية، لكن رغم ذلك حافظت روسيا على مكانتها كمصدر رئيسي للطاقة. بلغت الواردات 5.8 مليار € في 2024 مقابل صادرات بـ 2.9 مليار €.

تركيا: المبادلات مع تركيا نمت بشكل متوازن، مع صادرات بـ 5.4 مليار € وواردات بـ 6.3 مليار € سنة 2024، وهو ما يعكس علاقة شراكة اقتصادية قوية في مجالات النسيج وقطع الغيار.

تحليل تركيبي:

الشركاء خارج الاتحاد يمثلون مصدر تنويع مهم لرومانيا. رغم استمرار العجز التجاري، إلا أن هذه الشراكات تقلل من الخسائر التي قد تتعرض لها جراء الازمات الاوروبية

جدول (7): تحليل مقارنة وتفسير الفروقات (2000 و 2024)

الشركاء	صادرات 2000	صادرات 2024	واردات 2000	واردات 2024	معدل النمو (%)
الاتحاد الأوروبي	10.5	86.3	12.7	89.5	%720+
الصين	0.3	6.1	0.5	8.9	%1930+
روسيا	0.7	2.9	1.2	5.8	%314+
تركيا	0.6	5.4	0.8	6.3	%800+

المصدر: United Nations. (2024). UN Comtrade Database – International Trade Statistics. Retrieved from https://comtrade.un.org

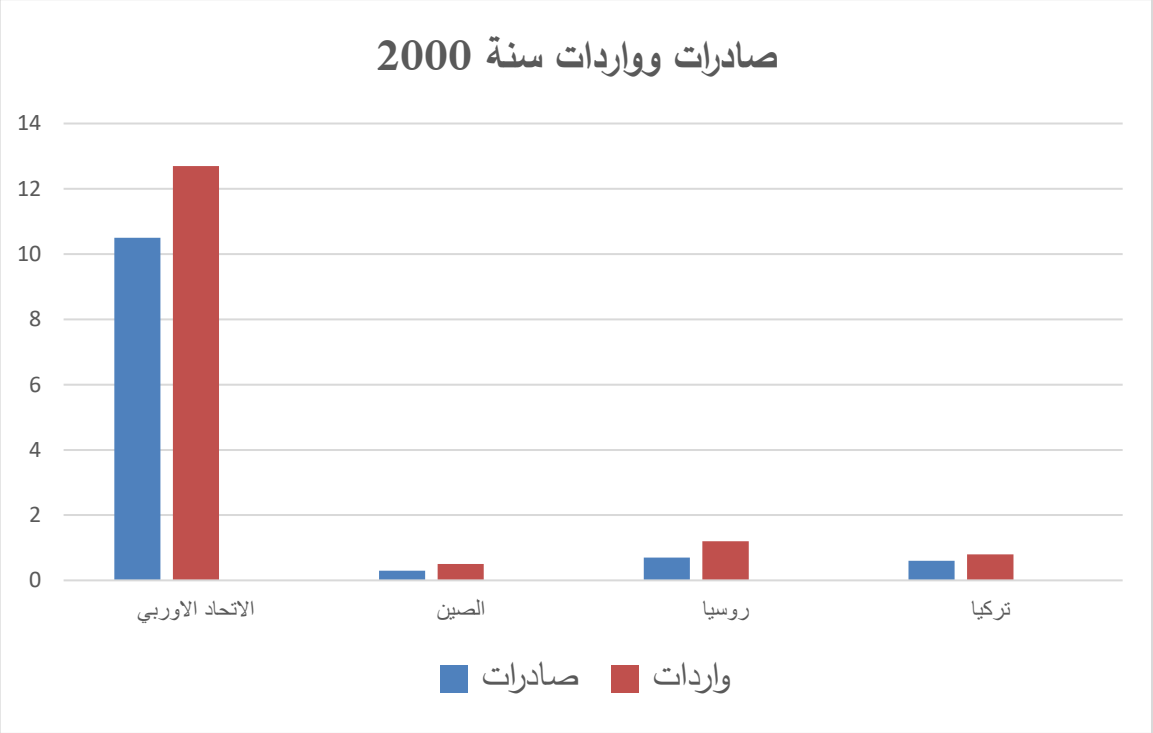

الشكل (12): مقارنة المبادلات التجارية لرومانيا مع الشركاء سنة 2000

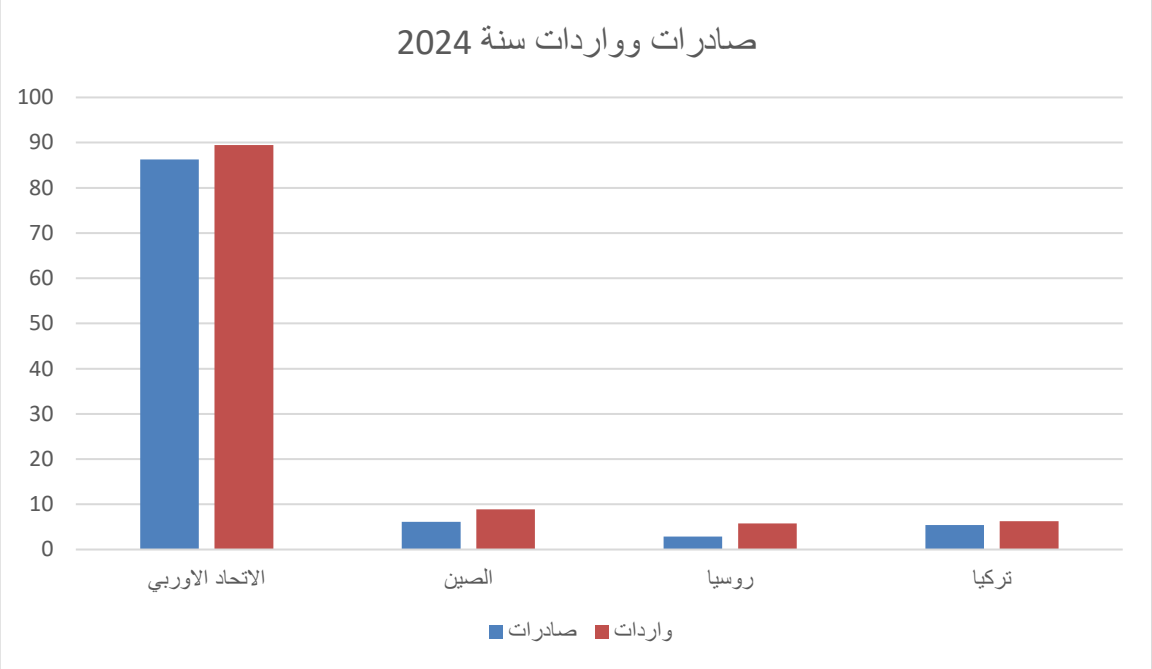

الشكل (13): المبادلات التجارية مع الشركاء سنة 2024

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على جدول (7)

التحليل التفصيلي:

1. الاتحاد الأوروبي: للفروقات في المبادلات التجارية (2000 و 2024)

تشكل المبادلات التجارية بين رومانيا والاتحاد الأوروبي العمود الفقري لحركة التجارة الخارجية الرومانية،

حيث بلغت الصادرات حوالي 86.3 مليار يورو، مقابل واردات بقيمة 89.5 مليار يورو، مما أسفر عن عجز تجاري محدود قدره −3.2 مليار يورو.

➤ تحليل الفجوة:

رغم العجز، إلا أن الفجوة بين الصادرات والواردات تقلصت مقارنة بالسنوات السابقة كما أظهر الرسم البياني للفترة (2000−2024)، مما يعكس تحسن تنافسية المنتجات الرومانية في السوق الأوروبية بفضل الاستفادة من اتفاقيات التبادل الحر والاندماج الاقتصادي.

2. الصين: تبعية للواردات مع عجز تجاري عميق

بلغت صادرات رومانيا إلى الصين 6.1 مليار يورو فقط، في حين استوردت ما قيمته 8.9 مليار يورو، ما نتج عنه عجز تجاري بلغ −2.8 مليار يورو.

➤ **تحليل الفجوة:**

يتضح أن رومانيا تعتمد على الواردات الصينية، خاصة في المنتجات الإلكترونية والمعدات الصناعية، تقابلها صادرات محدودة من رومانيا، مما يعكس ضعف اندماج رومانيا في سلاسل التوريد الصناعية للصين، بالرغم من المبادلات النشطة بينهما.

3. روسيا: تراجع في المبادلات بسبب العوامل الجيوسياسية

سجلت المبادلات التجارية مع روسيا أرقامًا متواضعة: صادرات بـ2.9 مليار يورو مقابل واردات بـ 5.8 مليار يورو، مما خلف عجزًا قدره −2.9 مليار يورو.

➤ **تحليل الفجوة:**

هذا العجز يرجع أساسًا إلى الاعتماد على واردات الطاقة من روسيا (غاز ونفط)، مع ضعف تنويع الصادرات الرومانية نحو السوق الروسية، خاصة بعد تداعيات العقوبات الأوروبية والصراعات الجيوسياسية.

4. **تركيا:** شريك بديل واعد لكن الميزان سالب

سجلت المبادلات مع تركيا صادرات بقيمة 5.4 مليار يورو مقابل واردات بـ6.3 مليار يورو، ما أفرز عجزًا طفيفًا بلغ −0.9 مليار يورو.

➤ **تحليل الفجوة:**

رغم العجز، إلا أن تركيا تعتبر من الشركاء التجاريين المرنين بفضل القرب الجغرافي والتكامل في قطاعات مثل النسيج والصناعات الخفيفة، وهو ما يفتح آفاقًا لتقليص الفجوة مستقبلاً.

- الاتحاد الأوروبي يهيمن على حوالي 90% من إجمالي المبادلات مع الشركاء الأربعة.
- الصين وروسيا يمثلان تحديًا بسبب العجز التجاري المرتفع مع حجم مبادلات محدود.
- تركيا تقدم نموذجًا لشراكة تجارية متوازنة قابلة للتحسن مقارنة بالصين وروسيا.

رغم العجز التجاري مع كل الشركاء، إلا أن الاتحاد الأوروبي يظل الشريك الأكثر أهمية وتأثيرًا في تحقيق التوازن النسبي في التجارة الخارجية لرومانيا.

في المقابل، تستدعي العلاقات مع الصين وروسيا إعادة تقييم استراتيجيات التصدير وتنويع الشراكات.

تركيا تمثل فرصة لشراكة متكاملة بفضل القرب الاقتصادي والثقافي، والجغرافي مع إمكانية تحسين الميزان التجاري.

القيمة الأوروبية ذات القيمة المضافة العالية.

المطلب الثالث: التحديات والفرص المستقبلية للتجارة الخارجي

يعد انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2007 نقطة تحول محورية في مسار تجارتها الخارجية. وبينما حققت مكاسب كبيرة على مستوى زيادة ا لتبادلات التجارية وتوسيع الأسواق، إلا أن تحديات عديدة لا تزال تقف عائقا امام اندماج كامل وفعّال ضمن السوق الأوروبية الموحدة. هذا المطلب يرصد أبرز التحديات والفرص المستقبلية للتجارة الخارجية الرومانية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الاول: التحديات المستقبلية

1- ضعف التنوع في الصادرات

رغم تنامي حجم الصادرات الرومانية، إلا أنها تتركز في قطاعات محدودة و منخفضة القيمة المضافة حيث يتركز الانتاج الروماني على قطاعات تقليدية منخفضة التكنولوجيا مثل السيارات، المعدات الكهربائية، المواد الخام مقابل تطور صناعي و تقني في دول مثل المانيا و فرنسا ، ما يجعلها عرضة للتقلبات العالمية ولضغوط المنافسة الأوروبية.[1]

2- الفجوة التكنولوجية والابتكار

تعاني رومانيا من ضعف في معدلات الابتكار مقارنة بدول أوروبا الغربية، مما يحد من قدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة الأوروبية ذات القيمة المضافة العالية.رومانيا مطالبة بالامتثال لمعايير الاتحاد الاوروبي في مجال الاقتصاد الاخضر و الرقمنة وهو ما يشكل تحديا كبيرا لقطاعاتها التقليدية خاصة لنقص الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا

1 United Nations. (2024). UN Comtrade Database – International Trade Statistics. Retrieved from https://comtrade.un.org, p. 7

📌 حسب مؤشر الابتكار الأوروبي 2023، جاءت رومانيا في المرتبة 27 من أصل 27 دولة عضو.[1]

3- عجز الميزان التجاري والتبعية للواردات

استمرار العجز في الميزان التجاري من أبرز العقبات امام التجارة الخارجية الرومانية فبدلا من الاعتماد على انتاج محلي قوي تقوم باستيراد كميات كبيرة من السلع الوسيطة والجاهزة مما يزيد من تبعيتها للاقتصادات الكبرى في الاتحاد

4- المنافسة الحادة داخل الاتحاد

تواجه المنتجات الرومانية منافسة قوية من دول ذات قاعدة صناعية متطورة (كألمانيا وبولندا)، وهو ما يتطلب تحسين الكفاءة الإنتاجية وجودة المنتجات.

الفرع الثاني: الفرص المستقبلية للتجارة الخارجية لرومانيا

1-الاستفادة من التحول الأخضر في أوروبا

الاتحاد الأوروبي أطلق "الاتفاق الأخضر" لتحفيز الطاقات المتجددة. كالشمسية والريحية و تطوير صادراتها في هاذا المجال نظرا لما تمتلكه من امكانيات طبيعية

رومانيا مؤهلة لتكون محوراً إقليمياً في مجال الطاقات المتجددة بفضل موقعها الجغرافي.

هذا يفتح آفاقاً جديدة للتصدير في مجالات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا البيئية حيث

تم تخصيص 30 مليار يورو لرومانيا لدعم الانتقال الأخضر ضمن خطة التعافي الأوروبية 2021-2027"[2]

1 European Innovation Scoreboard, 2023, p.7

2 European Commission, 2024, p.18

2-الانخراط في سلاسل القيمة الأوروبية

السياسات الأوروبية تشجع على إعادة توطين الصناعات لتقليل التبعية الخارجية. وذلك بتوسيع الشراكات مع شركات اوروبية رائدة في مجالات التكنولوجيا الخضراء وتتحول من دورها التقليدي كمركز تجميع نحو التصنيع المتقدم

يمكن لرومانيا استقطاب استثمارات في مجالات الصناعات التحويلية، التكنولوجيا المتوسطة، الخدمات اللوجستية.

3- موقع جغرافي استراتيجي

رومانيا تقع على مفترق طرق بين أوروبا الوسطى والبلقان والبحر الأسود.

هذا الموقع يمنحها فرصة لأن تكون "بوابة تجارية" للأسواق الشرقية (تركيا، القوقاز، آسيا الوسطى).

4- الفرص الرقمية (التحول الرقمي)

رغم تأخرها، إلا أن رومانيا حققت قفزات نوعية في مجال التحول الرقمي.

قطاع تكنولوجيا المعلومات أصبح يمثل 7% من الناتج المحلي في 2024.

التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية تمثل مجالاً واعداً لزيادة الصادرات خارج أوروبا.

الفرع الثالث : التحديات كفرص استراتيجية (تحليل مقارن)

التحدي	الفرصة الممكنة
ضعف تنوع الصادرات	تنمية قطاعات جديدة (الأدوية، الإلكترونيات، الطاقات المتجددة) بدعم أوروبي
فجوة التكنولوجيا	الاستفادة من تمويلات البحث والتطوير ضمن برامج الاتحاد
الاعتماد على الطاقة	الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة (شمسية، ريحية).
المنافسة الأوروبية	تحسين البنية التحتية بدعم الصناديق الأوروبية والقطاع الخاص

1- توصيات استراتيجية:

- وضع استراتيجية وطنية لتنويع الصادرات نحو قطاعات عالية القيمة.
- زيادة الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا بدعم من برامج أوروبية.
- تحسين الربط اللوجستي مع دول الاتحاد الأوروبي وجوارها.
- تعزيز العلاقات التجارية مع تركيا والبلقان كمكمل للسوق الأوروبية.
- تطوير سياسات تحفيز الرقمنة للصناعات التقليدية.

خلاصة الفصل الثاني:

رغم التحديات البنيوية التي تواجهها التجارة الخارجية الرومانية، إلا أن موقع رومانيا كعضو في الاتحاد الأوروبي يمنحها فرصاً هائلة لتطوير قدراتها التصديرية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. لكنّ تحقيق هذه الأهداف يتطلب سياسات فعالة تعالج مواطن الضعف وتستثمر في مستقبل الاقتصاد الأخضر والرقمي.

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة اثر الاتفاقيات التجارية الاقليمية على التجارة الدولية بحيث تطرقنا في دراسة الحالة انضمام رومانيا الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2000-2024) و قد ركزنا على تحليل التغيرات في حجم التبادل التجاري و الهيكلين السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية الرومانية .

من خلال الفصل النظري تم بناء اطار مفاهيمي واضح حول طبيعة الاتفاقيات الاقلينية و اهدافها و مكانتها في ظل النظام التجاري الدولي و العولمة .اما في الفصل التطبيقي فقد تم تحليل البيانات التجارية الرسمية لرومانيا, مما ادى الى فهم معمق لاثر الانضمام الفعلي على واقع التجارة الخارجية لرومانيا .

و قد خلصت الدراسة لاثبات معظم الفرضيات التي تم طرحها :

-ثبت ان حجم المبادلات التجارية لرومانيا قد شهد نموا ملحوظا بعد الانضمام للاتحاد الاوروبي بفعل تسهيل التبادل التجاري و تحرير السوق.

-كما تم اثبات حدوث تغيرات جوهرية في الهيكل السلعي للصادرات و الواردات و ذلك بتزايد حصة المنتجات الصناعية و تقليص الاعتماد على المواد الاولية .

-اكدت النتائج ان رومانيا وجهت علاقاتها التجارية بشكل اكبر نحو الاتحاد الاوروبي على حساب بعض الشركاء التقليديين .

-في حين ان الفرضية المتعلقة بالتحديات التكيفية مع السوق الاوروبية تم التطرق اليها جزئيا ما يجعلها غير مثبتة بشكل كامل.

ابرز نتائج الدراسة :

و تتمثل في :

-ساهم الانضمام الى الاتحاد الاوروبي في زيادة معدل التبادل التجاري و توسيع قاعدة الشركاء التجاريين.

-تحولت بنية الصادرات الرومانية نحو المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العليا .

-تعززت المبادلات مع دول الاتحاد على حساب روسيا, تركيا و الصين .

- لا تزال هناك تحديات تتعلق بتاقلم ببعض القطاعات الاقتصادية مع المعايير الاوروبية الموحدة و ان لم نتطرق لها بالتفصيل في دلراستنا .

توصيات الدراسة

استنادًا إلى ما تم التوصل إليه، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة مرافقة الانضمام الى التكتلات الاقليمية لاصلاحات هيكلية داخلية تعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية .
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستفادة من الاسواق الجديدة داخل التكتلات.
- توسيع نطاق الشراكات التجارية خارج الاطار الاقليمي تفاديا للتبعية لتكتل واحد استغلال.
- تطوير سياسات تصديرية مرنة تراعي متطلبات الاسواق الاوروبية مع الحفاظ على خصوصيات الاقتصاد المحلي .

آفاق الدراسة

رغم أن هذه الدراسة تناولت أثر انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي من زاوية التجارة الخارجية، إلا أن الموضوع يبقى مفتوحًا لمزيد من الدراسات المستقبلية، خاصة فيما يتعلق ب:.

- دراسة الاستثمار الاجنبي المباشر في رومانيا بعد الانضمام للاتحاد الاوروبي .

– اجراء مقارنة كمية بين تجارب دول من وسط و شرق اوروبا في سياق الانضمام الى الاتحاد الاوروبي.

– التعمق في تحليل اثر الانضمام على قطاعات محددة كالصناعة او الزراعة او التكنولوجيا.

وعليه فان التجربة الرومانية تمثل نموذجا غنيا لفهم الديناميكيات التي ترافق الانضمام الى تكتلات اقتصادية كبرى و توفر دروسا هامة للدول النامية التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي عبر الاتفاقيات الاقليمية.

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية:

الكتب

1. الغيومي، طارق عبد الرحمان، الاقتصاد الإقليمي والنمو المتوازن، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2018.
2. خالد حسن عبد الله، الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018،.
3. د. مصطفى يوسف كافي،" العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية"، الطبعة الأولى الإعصار للنشر والتوزيع، سوريا، 2016.
4. د.عبد العزيز السيد الكريم،" الاقتصاد الدولي والتكامل الاقتصادي"، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018
5. د.عبد المطلب عبد الحميد، "إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
6. د.ناصر حمدي، "الاقتصاد الدولي والتكامل الإقليمي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
7. د.هشام محمود الأقداحي،" معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية"، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
8. ديب كمال، منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية، دار الخلدونية، طبعة 2015.
9. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
10. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، سوريا، الجزء الأول، 2000.
11. رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية قلعة إستنزاف موارد الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001،
12. زغيوة محمد، النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دار النعمان للنشر والتوزيع، طبعة 2013.
13. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الطبعة اﻷولى، مصر، 1998.
14. سفيان عبد العزيز، الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية، دار النشر الجديد الجامعي، طبعة 1، 2016.
15. شريف علي الصوص، التجارية الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، عمان، 2012.
16. عبد الباسط عبد الوفا، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.
17. د الحفيظ زروقي، الاقتصاد الدولي وتحليل السياسات التجارية، الطبعة الثالثة، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.

18. عبد الحميد مصطفى أبو زيد،" الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات التطبيقات"، الطبعة 2. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006."
19. عبد الرحمان يسري، النظام التجاري الدولي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
20. عبد العزيز الشقير، السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2016.
21. عبد العزيز فتحي أحمد، "الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات"، ط2، دار المسيرة، 2010,عمان.
22. عبد المطلب عبد الحميد، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015.
23. عبد الواحد محمد الفار، الإطار القانوني لتنظيم التجارة الدولية في ظل عالم منقسم، دار النهضة العربية 2008.
24. عطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015
25. كمال بن خريف، "الاقتصاد الدولي وتحديات العولمة"، الطبعة الاولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
26. مجدي البسيوني، منظمة التجارة العالمية والاقتصاد العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2015.
27. مجدي محمد شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، لبنان، 1996.
28. محمد أحمد السريكي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.
29. محمد العيادي،" الاقتصاد الإقليمي والتكامل الاقتصادي العربي"، الطبعة 1 دار الصفاء للنشر، عمان، 2019.
30. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل البنائي، الطبعة الأولى، 2010، ص375.
31. محمد عبد المالك، "الاقتصاد الإقليمي والتكتلات الاقتصادية، " الطبعة الثانية, دار الكتب، القاهرة، 2020.
32. مروان عبد القادر، التجارة الإقليمية والاندماج الاقتصادي، الطبعة الأولى المركز الجامعي تمنراست، 2020 .
33. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2006.
34. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2006.

35. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
36. موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
37. ناصر دادي عدود، هنناوي محمد، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، أسباب الإنضمام، النتائج المترقبة ومعالجتها، طبعة 2003.
38. نوال زروقي، المنظمات الدولية والاقتصاد العالمي، الطبعة الثانية، دار الهدى، الجزائر، 2020.
39. وسام نعمت إبراهيم السعدي، صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد، دراسة قانونية دولية في ظل أحكام القانون الدولي المالي، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 202.
40. يوسف حسن يوسف، العولمة والاقتصاد الدولي، المصدر القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، 2010.
41. يوسف حسن يوسف، نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2011.
42. مصطفى شوقي، سياسات التجارة الدولية في ظل التكتلات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المعرفة ، الجزائر ,2019.

الرسائل والأطروحات الجامعية

43. سلطاني فيروز، تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2018
44. عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013
45. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية والدولية دراسة حالة الجزائر والشراكة الأورومتوسطية رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013،
46. محمد بن طيب، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2013.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

47. African development Bank, SMEs and Regional integration,2019 report
48. Bhagwati, j. Termites in the Trading system: How Preferential agreements indermine Free Trode, oxford, oxford university Press, 2008.

49. Corporate Finance Institute, Regional Trading Agreements 2023. متاح عبر. https://corporale financeinstitute.com/resources/economiregional-trading-agreements/.
50. EL-Agree, A. M (2011), the European Union: Economies and policies (19th ed). Combridge: Cambridge University Press
51. European Commission, 2024
52. European Innovation Scoreboard, 2023
53. Hooghe, L., & Marks, G. Multi-level Governance and European integration Lanham & Rowman & Littlefield. 2001
54. United Nations. (2024). UN Comtrade Database – International Trade Statistics. Retrieved from https://comtrade.un.org
55. Venables, A-J Winners and losers from regional integration agreements. The Economic journal, 2003
56. world. Trade Organization, World Trade Report. The Future of Regional Trade Agreements, Geneva. 2021.
57. WTO (2020), World Trade report: Governement policie to promote innovation in the digital age. Generra: World Trade organization.